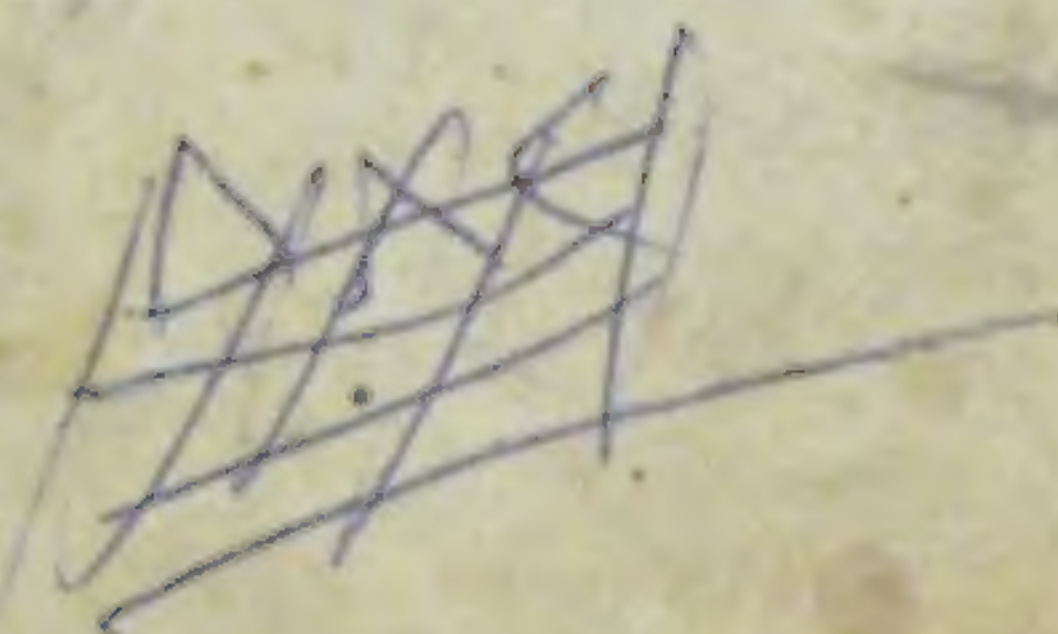




51



کتابخانه اسلامی مشهد
۱۳۵۱/۱۵

۱۹۵۹

۱۹۵۸

۱۳۰۹



يُنْقَلِبُ الْفَيْئَاتِ وَأَوْقِفُهَا لِأَجْرِ رَتْبِنَا عَلَى مُقَدِّمَةِ

في كتابه عن واصف التمدد وهو في التمدد

والمع

قلنا الحكم المتعلق بالحكم متعلق بفعل العبد لا
كالقول المتعلق بالمعدوم والنجاح والطلاق
ونحوها كغيرها كالعالم للصانع والموحىة والمآ
اعلم الحكم لا هو وان لم يعلم فالمعنى هما اقتضا الفعل
والأثر وبالصحة ما جاز لا تنفع وبالطلاق حر
والزينة إقام المحرم دلالة الحد **الفصل**
الثاني في تقسيمات **محول** الخطأ ان اقتضى
الموجود ومنع القبيح فوجب وان لم يمنع قبيح
فلا يقتضي ذلك ومنع القبيح فحرمه ولا

فكرهه وان خير فإباحة **و** **محرر** الواجب بانه
الذي من شرعنا ما ركه قصدا مطلقا ويراد في الفرض
وقالت الحنفية الفرض ما أنت بقطعي والواجب
بنظري والمندوم ما يحذر فاعله ولا ينضم ما ركه ويسمى
مستد وناقلة والحرام ما يندم شرعا فاعله والمكروه
ما يندم تاركة ولا ينضم فاعله والمباح ما لا يتحقق
بنعاه وتركه مدح ولا دم **الكتاب** ما نهى عنه شرعا
فقيح ولا فحش كالواجب والمندوب والمباح
وفعل عمر المكلف والمعترلة قالوا ما ليس للقائ

وَقَوَّتْ فِي وَقْتِهَا الْمَعِينُ وَلَمْ تَسْتَوِدْ آمَحْضِلْ فَأَعْمَا
وَأَنْ وَقَعْتِ بَعْدَهُ وَوَجَدَ فِيهِ سَبَبٌ وَجَوَّهَا سَمِيحٌ فَضَا
وَجِبَادَانِ كَالظُّرِّ الْمَرْوُودِ كَقَصْدِ الْأَوَّلِ وَمَحْتِ
كَصُومِ السَّافِرِ وَالْمَرِيضِ أَوْ امْتَنَعَ عَقْلُهُ كَصَلَاةِ
النَّاسِ أَوْ شَرَعَا كَصُومِ الْحَائِضِ **فَسِعَ طَوِيلُ**
الْمَطْفِ أَنْهُ لَا يَحْسُرُ إِلَّا آخِرَ الْوَقْتِ يَصْنُقُ عَلَيْهِ فَأَنْعَمَا
وَفَعَلَتْ آخِرُ قَضَاءِ عَمَلِ الْقَادِ أَعْدَا الْحَجَّ إِذَا
لَا عِبْرَةَ بِالْظَّنِّ الْبَيْتِ حُطَّاءُ **السَّالِفِ الْحَكَمِ** أَنْ
عَلَا فِي الدُّنْيَا لِعَدْلِهِ فَرَحَصَ لِحُلِّ الْمُنْبَةِ لِلْمَنْظَرِ

وَالْقَصْرِ وَالنَّظَرِ لِلْمَسَافِرِ وَحَاوَسَ مِنْدُوبًا وَمَبَاحًا
وَأَفْعَزَتْ **الفصل الثالث** أَحْكَامُهُ فِيهِ
مَسَائِلُ الْأَوَّلِي فِي الْوُجُوبِ قَدْ تَعَلَّقَ بِمَعِينِ وَدَقِ
يَتَعَلَّقُ بِمَعِينِ مَرَامُورٍ مَعِينِ لِحَصَالِ الْكِفَاةِ وَنَصَبِ
أَحَدِ الْمُسْتَعْدِينَ لِلَامَةِ وَقَالَتْ **المقترلة**
الْحَرْفُ وَاحِدٌ عَلَى مَعْنَى أَنْهُ لَا يَمُوزُ إِلَّا خَلَالَ مَا يَجْمَعُ فِيهِ
لَا يَنْبَغِي فَلَاحِظٌ فِي الْعَدْلِ وَقُلِ الْوَاجِبُ مَعِينِ عَنِ اللَّهِ
تَعَادُونَ النَّاسِ وَدِيَانِ الْعَدْلِ بِحُلِّ تَرْكِ ذَلِكَ
الْوَاحِدِ وَالتَّحْذِيرِ وَنَبَتْ اتِّفَاقًا 2 الْكِفَاةِ

فان شئ كذلك قيل لعل يحمل ان المحدث بخلاف المعين
او ليس بما يحتاج او يقطع بفعل غيره واجيب
عنه قوله بان يوجب تفاوت المظن فيه وهو خلا
الفن والاجزاء والثالث ان الوجوب متحقق قبل ان
والثاني ان لا يثبت بانها انت بل الواجب اجاعا قيل
ان اذ بالكل معا فلا يشأ ما بالكل والكل واجب او
بكل واحد مجتمع مؤثر في كل واحد واحد او واحد
غير معين فلم يوجب واحد وهو المطلق والوجوب
معين فستدعي معلنا وليس الكل ولا كل واحد كما

الواجب على الفعل والعقلاء على الترك فاذن الواجب
واحد معين واجيب عنه قوله بان لا يشأ لكل
واحد ذلك معرقا عن الثامان يستدعي احدها لا
بعينه كالمعلول المعبر المستدعي على غير تعيين عن
الاخرين انه يستحق ثواب وعقابا لما لا يجوز كونه
كلما ولا يجب فعلها تذييب الحكم في تعلق على
الترتيب وبحكم الجمع ككل المذكي والمسته او يسأح
كالوضوء واليتيم او يسق كلفاء الصوم الوجوب
ان تعلق بوقت ما ان ساء الفعل كصوم رمضان

الثاني

ان غير فعل سقط عن الكل وان ظن انه لم يفعل
الرابع وجوب الشيء مطلقا بوجوب وجوب
ما لا يتم كدبره وان مقدورا قيل بوجوب السبب
دون الشرط وقيل لا لهما **الف** ان الكيف بالشرط
دون الشرط محال قيل يخص بوقت وجود
الشرط **الف** اخلا الطيق **الف** اجاب المقدمة
انكذلك قلت **الف** لا فاذ اللفظ لم يدغم **الف**
مقدمة الواجب اما ان يتوقف عليها وجوده
فالوضوء للصلاة او عقلا كالمشي للحج او العالم به

هاتين بالخص اذا ترك واحد ونسي وتر شئ
حركته لستر الفخر **الف** **الف** **الف**
المنكوس بالاجنية حرمتا على معنى انه يجب اللفظ
عنه **الف** لو قال احد كذا طاهر حرمنا سلبا للحرمة
والله تعالى يعلم انه سبعتا **الف** **الف** **الف**
لم يعين **الف** **الف** **الف** **الف** **الف**
غير واجب والاله يحجز تركه **الف** **الف**
النهي سلب حرمة نفسه لانهما جوفه فالدال
عليه دل عليها ما تضمنت **الف** **الف** **الف**

الموجب قد يفعل عن قصد **قلت** الا فان كان
بدون المنع عن قصد محال وان سلم فتقوض بوجوه
المقدمة **السابعة** الوجوب اذا نسخ بقى الجواز
خلافا للقول لان الدال على الوجوب يتضمن الجواز
والناسخ لا ينافيه **فان** الوجوب يرتفع بارتقاء
المنع عن الترك **قيل** الجنس يتقوم بالفصل
فيرتفع بارتقاء **قلت** لا وان سلم فيتقوم
بفصل عدم الخرج **السابعة** قال اللبني فعل
المباح ترك الحرام وهو واجب **قلت** لا بل

يحصل وقال الفقهاء يجب الصوم على الحائض ولو
والسافر لانهم شهدوا الشهر وهو موجب وام
عليهم القضا بقدره **قلت** **العدد** مانع والقضا
يتوقف على السبب لا الوجوب لان الواجب الظاهر
على حرمان جميع الوقت **الباب الثاني**
فيما يتعلق به وهو الحكم والمحرم به والمحكوم
عليه وفيه ثلث فصول **الفصل الاول** في الحكم
وهو الشرع دون الفعل لما بينا من ان الحكم والشرع
العقلين في كتاب المصباح **فقران** على الترتيب

الاول سكر المنعم ليس واجب عقلا اذ لا
تعذيب قبل الشرع لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى
ننطق رسولنا ولا نموت او نجيب لو جيب ما لفاك
المساكين وهو مقرر او الشاكر في الدنيا وانما حجة
ما حجة او لا في حق ولا استقلال للعقل بما قيل
يدفع فلو ضرر لا اجل قلت قد تضمنه لانه
في تلك الفروع واستمر الحقان الدنيا ما يقابل
لما تولاها بها لا يقع لانها قيل يتيقن
بالموجب الشرعي قلت ايضا الشرع لا يستدعي

قال في الفرع الثاني فيقال لما اختارته قبل البعثة
بما به عند البصيرة وبعض الغفها محرمة عند
التعدادية وبعض لا بما به وانما في ههنا وتوقف
الشيخ والصير في تفسير كلامه بعدم الحكم ولا في
ان يفسر بعدم العلم لان الحكم قديم عند ولا يتوقف
تعلقه على البعثة ليجوز التكليف بالمحال الصحيح
كاولون ما بنا انتفاع حال امانة المفسدة و
مضرم المالك فيباح كالمستطال كذا في الغرض
والا فاس من خربان وانما الما قيل الذين خلقت

لعمري لا إشباع الجب وليس للاضرار اتفاقاً
فوللتنع وهو ما التلذذا ولا اعتذا ولا جفنا
مع الليل أو الاستدلال ولا يحصل إلا بالتناول
الجيب عكاول يمنع لأصل وعليه كما وصفك
والدوران صعب وعراك باليد فعل لا يمدل
بالغرض وأن سلم فاحصر ممنوع وقال الآخرون
تصرف بغير إذن المالك فيرمم كما في الشاهد
وقد بار الشاهد يتضرر دون الغائب
عدم الحزم لا يجب لأجل أن عدم النفع اعم من

كاذن **الفصل الثاني** في المحكوم عليه و
أمره **الأولي** أن العدم يجوز الحكم عليه كما
أنا ما مورون بحكم الرسول عليه السلام **فصل**
أن الرسول عليه السلام قد أجبرنا في قوله فاعلموا
قلت أمر الله في كذا أن قلنا إذا
وجد فهو ما مور كذا **فصل** كما في كذا ولا
ولما مور عبث بخلاف أمر الرسول عليه السلام **قلت**
منز على البقية العقل ومع هذا فلا سق في أن
في النفس طلب العلم من سيرة **الثاني** لا يجوز

فانما لا يتم الا بعد ما انزل الله الامور
التي هي من صفات الغزوة خلافه للمعبر له وفي
قوله **التي** ولا يقرن **التي** الى كلمة كامة بالعبارة
فما اوجهم فالفرع من نافع لا مكان ازالته وانما كايا
المعبر به من ذلك النوع كثير مثل قول المشرقي
الذي لا يورث الوتر وانما انهم طفقوا بالنواحي
لوجوه من ذلك عليهم فاما لو لم يكونوا بالامور
فانما **التي** من دورها **التي** في
بان فخر الشريعة في الايجي واستواؤهم

وت لا يجمع مع اللفظ **التي** في
المانعة لتعريف **التي** **التي** **التي**
يوجب كاجز الالة التي معية **التي** فلو زامر **التي**
الحاصل او غيره فلم يثبت في النظمه **التي** **التي**
لا يوجد كما لا يوجب **التي** **التي** طلب
الجامع **التي** **الكاتب** **التي** في **التي**
وكلا استدلال به يتوقف على معرفة اللفظ ومع
افساده **التي** **التي** **التي** **التي** **التي**
ومما وميزة **التي** **التي** **التي** **التي** **التي**

بوابها **البارية** في اللغة وفي فصول

الفصل الأول في الومع لما مست الحاجة

الحروف والخوازف واللفظ افيد حركات

والاشياء غير واسمها في كيف ^{للفن} تعبر

المعنى والومع في اللغة الرهينة لدوران معنا

اليد في الومع دور العا الغرة واللا

فقد في الومع تعبر الواقع والشيء في الومع

والومع في الومع الومع الومع الومع

الومع الومع الومع الومع الومع

لوه اصطلاحه لاجل الومع الومع

اصطلاح آخر في الومع الومع

فبرقع لاما في الومع الومع

سما لاشياء وحضائرها الومع

لا عتقا والومع الومع الومع

بالرمد والقارئ الومع الومع

لا شهور وقال ابو حاتم الومع

فالومع الومع الومع الومع

لوه الومع الومع الومع الومع

ان دل على ذي صفة معينة كالقارن وجرى
ان لم يترك لم يستل ومضمر لم يترك
تقسيم آخر اللفظ والمعنى اما ان يتحد او
يتكرر وهي التباينة تقا صلت معانيها كالسود
والياض او توصلت كالسيف والصارم
وهي التاميم او تكثر اللفظ وانما العوا
وهي الترادف او بالعلوق فان وضع لكل فسر
ولا فان نقل العلة قد اشتبه في الثاني سمي بالنسبة
لاول منقول عنه ولا الثاني منقول اليه ولا حقيقة

البناء

البناء

لا يصح حصيل بالعدد لا يدل على الزيادة
والناقص **باب** النسخ والنسخ ما يزيل ما كان
اولا والمقارن له اما في آخر مثل قوله تعالى
وفضاله ثلثون شهرا مع قوله حواير كاملين لم يرد ان
تم الرضاع على ان ينفذ الحمل سنة بشهر او اقطاع كدلالة
ما دل على ان الرضاع لا يحل الا على الفلانة
مما ثبت على ان هذا **باب** النسخ والنسخ ما يزيل ما كان

لا تعرفه
الخط والاسم في العار
منه المنة في العار
في العار في العار
التي في العار في العار
في العار في العار
في العار في العار
في العار في العار

منه
الخط والاسم في العار
منه المنة في العار
في العار في العار
التي في العار في العار
في العار في العار
في العار في العار
في العار في العار

والمعنى هو ان يكون حقيقيا وواقعيا

الحجاز والمجاز بالذات لا يورث الحروف
لأن الله لا يسميها بما يسميها بل بصلواتها
التي هي العروة **الخامسة** الحجاز خلاف
لا يورث الحروف بل الوضع لا أول والمناسبة
والفعل والحالات الغريبة في أغلب الملاحق
تساوي أول الحقيقة عنداني حنيف والمجاز
عنداني يوسف **سادسة** بعدل للمجاز
لأنه لا يورث الحروف بل الحقيقة أو حقيقة معناه
كقوله الحاجز أو بلاغ في الملاحق أو

معناه بالمحسوس ويزاد بيان كانه **سادس**
اللفظ قد لا يكون حقيقيا ولا مجازا في الوضع
لا أول ولا ملاحق وقد يكون حقيقيا بمجازا **سابع**
كالذات **السادسة** علة الحقيقة بسبب الفهم
والمراد علة الفهم وعلامته الحجاز لا طلاق على
المسحوق مثل استل القرية وكرمال في الشعر
للجاء **الفصل السابع** 2 تناقض ما يغفل
بالفهم وهو لا يشارك في النقل والمجاز ولا ضار
والخصيص في ذلك عشره أو **عشر**

النقل اولى من اشتراك افراده في الحالين كالقول
الثاني المجاز خرمته للثمة واعمال اللفظ
مع القرينة ودونها كالنكاح **الثالث** انهما
خير من ان احسبهما للقرينة في صورة واحتياج
لاشتراك اليمين في الصورة **الرابع** النقص
خروج جرح المجاز كما يشاء من المعنى اما ان
اباؤكم فانه مشترك او مختص بالعقد وخصه
الفاسد **الخامس** المجاز خير من النقل لعدم
استلزامه نسخ الاول كالصاوة **السادس**

لا فساد فيه لانه مثل المجاز كقولكم نعمم الربوا
ولا تنهضوا الربوا مثل البقرة **السابع**
التخصيص لما تقدم مثل احل الله البيع في
الباطل لمط وخبر عنه بالناسد او بقل الى
المستحق لسرابط الصلة **الثامن** اخصار
المجاز لاستوائهما في القرينة مثل هذا البني
التاسع التخصيص كخبر لا ابا متعير والمها
وبما لم يتعين مثل ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه فان المراد التلطف وخبر عنه النسيان او

بنت مجنونا للسبيبة **الرابعة** لا تبدأ الفاية
أو البنية البتة على حقيقة في التبيين
دفع الاسم **الفصل** الذي لا تعدى الاسم في
المتعد لما يعلم الفرق بين مسحة المنزل ومسحة
بذيل ونقل النجان عن ابن جني ورد ما به شهاد
نفي **السادس** أنا المحمدي أن لا يأتى وما للثقة
فيجب الجمع على ما أمكن وظلال لا عسى وإنما
العلم للكثرة والعززدق وإنما يدافع عن احسان
أنا أو شلى وعوض بقوله نعم أنا المومنون

الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم قلنا المراد
العلم من **الفصل** الذي لا تعدى الاسم في
بالفاظ وفيه مسائل **الفصل** لا يخاطبنا استعنا
بالمحمل لأنه هذا ما وجدته في الجشوة بأو ايل
السور قلنا استعنا وهذا ما بان الوقت على قوله
نعا وما يعلم تأويله ربه الله واجب ولا يخفى
المعروف بالعلم قلنا أي من حيث لا يسر
مثل وو هبنا له استحق ويقفون بالقد وقوله
نعا كانه روى شيئا طبر قلنا مثل في راسنا

انما هذا الذي خلاف الظاهر من غير سأن لان
اللقط بالنسبة اليه لم يمل قلت المرحية
قلت ساج يرتفع الوتر عن قوله تعالى
انما انما يدل على انهم بمنطوقه فيعمل على الشرعي
ثم العرف في العصور عقلا او شرعا مثل ادم
عبدك عني ويسمى اقتضاء او مراب موافق هو
فجو الخطا كونه حرام المانف على تحريم الطهر
وجواز البناشرة لا الصبح على جواز الصوم جنبا
او مخالف الزوم نفى الحكم عما عدا المذكور وسمى

دليل الخطا **المراب** فاما قوله بالاسم لا يدل
على انفسه عن غيره ولا لما جاز القياس خلافه لان
المراب واحد في معنى الذات مثل في سائر
الزكوة يدل على انهم يظهر للتخصيص واحد اخر
لا في معنى واحد من ج و ا ب القاء و اما في الحديث
والعراق **لاست** اما المتأخر من قوله عليه السلام
مطل العن طلم وعرفه اسم الميت به لا يصح
واظهار التخصيص مستبعد من مخصص الحكم
فائدة وغيره منفسه انفسه في نفسى وانفسه

بغير خروج كانه احاط به فبطل القهر
والا في الباطن وان كان في طرفه
المستحق في الباطن كانه مستحق
عليه ويصرف ما يقع في الخارج فيحذف
المستحق المستحق عن الباطن
مستأن ان ما قلناه وان كان
بالاستحقاق من الخارج الاستثناء
وان بعد ذلك يخرج واذا تعدد

جميع الجميع لا المستحق منه مع كونه
الاستثناء في الخارج مع التنازل
الجميع ولا المستحق منه ولا التناقص
او جميع الباطن لا كالباطن مع الصلاحية الى
قرب واذا تعدد المستحق المستحق
لا جميع في الباطن او على قوله خمسة
لا المستحق المستحق وقال ابو
لا المستحق المستحق في الباطن المستحق
معدود المستحق في الباطن المستحق

والفاظها حتى والى ولا بد من مخالفة ما بعدها

لما قبلها او كالم لا ين عاينه ان كانت متقدمة
بمفصل محسوس كصيام النهار وكافله كالم

ولا يجمع تعددها والالطانت كاخيرة الى الابد
ان ترتبت او المجموع هو الكفاية ان انفتحت

الاول في المخصوص من المفصل وفيه مباحث

الاول يجوز التخصيص للعقل اما ضروري

شائع قوله ان خالق كل شئ فان الضروريات تقتضي

خلق الاراة او نظرا لما خارج الصبي والجنود

والا فلو لم يكن العقل متفهما لما كان

البحر احتجوا بان المخصوص من اعمروا القياس الى

الاحتجاج النسخ به واجواب النسخ من الضرورى ويطعن

القياس بمقتضى اليد فان من لها منسوخ عنه

عقلا **الحديث الاول** يجوز تخصيص العتاب

بالكتاب لو تقرر في قوله تعالى والمطلقات يترنسجن

وقوله واولات كما حال اجلهن وفي قوله تعالى

واولاتكم المشركات مع والمحرمات عز الدين

او نوا الكتاب لاستحالة العمل بها وبأهلها

وبالعام في جميع الصور فتعين العمل به في غير

العام فاما عند امور الخاف
لعدم المعارض له ولا في مورد
لعدم المعارض له وهو جمع
بديهي وذلك هو معنى التخصيص

ممنوع الخاص اجتهاد الفاضلة بقوله تعالى

لنبيين الميامين فلا يحصل التخصيص كما يفهم

وابواب المعارضه بن له كما نبينا ان النبي

لان الملاوثة ثمان ولا اختصاص بالمشيه ولا

ارتباط مع ورد التخصيص **الملك**

يجوز تخصيص السنة المتواترة بثلاثها كالتخصيص

بما سقت السبا العشر بقوله ليس فيها ركن

خمس او سق صدقه وبالقرآن لقوله كما نبينا

الكل شيء وتخصيص القرآن بها كالتخصيص بقرآن

اولادكم بقوله عليه السلام التماس لا يرتب واية

الجلد برجم المحض وتخصيصها بالاجماع

كتخصيص آية كارت ما لا يجاع على ان العبد لا

يرث ولا يجوز تخصيصهما لان وقوعه مع

سبق احدهما غطا **البخيت** الرابع يجوز تخصيص

الكتاب والسنة المتواترة بفعله عليه السلام ان تناوله

علم الخطا في ميمه ثم ان عم غريم وثبت وجوه

الناسي اما بعد او في غير الواقعة كان تخصيصا

في حقنا ايضا لكن المخصص في الحقيقة انما هو الفعل

الفهم **الاساس** النياس عندنا ليس بحجة
 على ما ياتي فلا يكون مختصا نعم ان تصرفه على
 العامة فالأقوى عندي انه حجة ووجه
 من اختصاصه وأصله البيع بالبيع
 بيع الرزق بالعتب قياسا على الثمن بالربط لما
 نفى عليه قوله اشقص اذا جفت لهما دليلا
 وقد صار فلا يجوز استفاطهما ولا العمل بهما
 ولا يأخذهما وزن كما خرجت عن العمل بهما
 وانما يصح مع التخصيص وكذا البينة

مثل سائده الغتم زكوة محض لقوله في الغتم
 زكوة ان قلنا انه حجة والأول **البيع**
 الخاص والعامة المتعارضان ان اقتربا كان
 الخاص منسوبا للقوة ولان فيه حجة
 بين كاديه وان تأخر الخاص قبل
 وقت العمل به ان جاز انما هو البيان عن
 وقت الخطاب وان ورد بعد الوقت كان محظرا

انما هو منسوبا للقوة
 بين كاديه وان تأخر الخاص قبل

انما هو منسوبا للقوة
 بين كاديه وان تأخر الخاص قبل

انما هو منسوبا للقوة
 بين كاديه وان تأخر الخاص قبل

انما هو منسوبا للقوة
 بين كاديه وان تأخر الخاص قبل

انما هو منسوبا للقوة
 بين كاديه وان تأخر الخاص قبل

فان كان المسمى واللفظ اثنان كان
 بالاحداث فالاحداث ولا بالادام كما ان
^{فان كان المسمى واللفظ اثنان كان}
 اجزاء كانت ولا فان كان واحدا
^{فان كان المسمى واللفظ اثنان كان}
 فاما ان كان التفسير اذ هو النسب
 قول من جاز انما هو المتا ^{فان كان المسمى واللفظ اثنان كان}
 الاجزاء لا يحتمل التخصيص بخلاف العام فلا
 يمايه وان حصل التام في حاله على
 لما تقدم وان الحق في انما يخص
 بالكل مع عدم علمه بالثاني والبرهان

فان كان المسمى واللفظ اثنان كان
 بالاحداث فالاحداث ولا بالادام كما ان
^{فان كان المسمى واللفظ اثنان كان}
 اجزاء كانت ولا فان كان واحدا
^{فان كان المسمى واللفظ اثنان كان}
 فاما ان كان التفسير اذ هو النسب
 قول من جاز انما هو المتا ^{فان كان المسمى واللفظ اثنان كان}
 الاجزاء لا يحتمل التخصيص بخلاف العام فلا
 يمايه وان حصل التام في حاله على
 لما تقدم وان الحق في انما يخص
 بالكل مع عدم علمه بالثاني والبرهان

والأخر لا يخرج عن المصنف عما عن العموم لا في
 الآية البتة بل في المصنف ولا سلام ووجوب
 في تمام من ديل كماله فلا يتقدم عليه
 المدح والثناء ليس محضاً إذا لا منافاة ولا
 انحصار في الخبر المندوف عن العطف لا يقتضي
 اجزاء المندوف عن العطف عليه مثل يقتل من
 ولا ذو عهد في عهد اعدم اقتضا العطف
 العام ولا احتمال تأنيده العطف وليس
 في التبع والاتب قولاً لا يقتضي العطف

بعض ما يشترط في الخبر المندوف ان كان
 خبراً عاماً ثبت التحصيل والادان على وجه
 على اخرى وليس المتعارف ووجوب رد الاستدلال
 او النسخة او الحكم لا بعض العموم لا يقتضي
 التراضى بعد ايجاز مثل لا جناح عليك ان التزم
 النساء ما لم تسوهن او قد تسوهن فريضته وان
 طلقتم من غير قتال ان تسوهن وقد فسخت
 فريضته فتنف ما فسختم الا ان يعقوبه او ينفقه
 انما الخبر بالكلية لا يخص في جناح عليك

انما السرايا وانما مثل ما ايجبا البنى اذا اطمع
 الله الاول له امره يجرى بعد ذلك امره
 الربقة والرحمة واما تاتي في الرجعي والمكس
 وبسوة من احقر من المختص بالرحمات لا
 والمطلقات بربيع والمرضى توقف
 كما قيل في ان في الرجال كما عرفت
 كان حل الرجال على ان يزوج عود كما سئل
 البهيم وصرح كما جاز ان يكون على العروم
 الجاهل في ان يزوج او يصير تقديس كان يقدي

بعضهم علمه والقدالة في سنة اجماع
 لا الذكور المتقدم اجمع لا الضم والاشارة
 المجازات وحيث انقضا **المطلقات**
 المطلق والمقدان اختلاف فلا يقيد مثل التولية
 واعتقوا ربه مومن وانما الا وانما ليس حمل
 المطلق على التقد على الكريدين وحل التقييد
 محار وانما اختلف لم يجرى كالمصير على ابتا
 المطلق على الطلاق واجتباب بعض كاشعزة على
 التقيد انما انما انما الحلة الراس وبالقيا

واعتق ربه مومن
 واعتق ربه مومن
 على المقد احكاما

ما في ذلك الجس فالحمل المنة
 المطلق واجزا للقيده على طاهر
 القية على التقييد واجزا للطلاق
 وقوله في المطلق اذا حل على القية
 انما في حقيقة ما يجرى في التقيد
 كذا وكذا وانما القية يستند صر
 على محار من حوا

انما والاشارة في المنة
 انما في المنة
 المنة في المنة

المخالف ان المقصد اذ لم يرد الا لزم العيب ان ذكر
 معه البيان طال بغير فائدة والا لزم تكليف الحال
 والجواب المنع من الملازمة كما ولى ان كان المطلوب
 الافهام التعصبي والمنع من الثانية بجوارقة ان
 التطويل لمصلحة خفية او ظاهرة هي كما استعداد
 لا متناهي بل البيان فيحصل الثواب **المجمل**
 التيسيل والتعريض المتناهيان لا اعلان **علا**
 لبيان في محرم كما في خبره عليه السلام في الاستعداد
 في خبره عليه السلام في الخبر استجاء كرمي ان ختم

غير تقدير فلا بد من اضرار ولا اختصاص **والجواب**
 المنع من عدم اختصاصه بآية السج لبيت **علا**
 البتة انما انت للتعصبي من التواطى والاف
 الاستصحاب اجبت الخفية باجمال **الجواب**
 فيجب الاجمال وقد تقدم جواب **علا**
 الفصل المنع من اقرب مجاز الى **علا**
 لتجميع الصفات في السجدة **علا**

ودلالة المطابقة هنا وانما يقتضي **علا**
 دلالة التزام لان اللفظ بعد استقراء الدلالة
 دلالة المطابقة وليس ارادة ما دل عليه
 ودلالة المطابقة هي ثابتة وان لم

فيجب الاجمال وقد تقدم جواب **علا**
 الفصل المنع من اقرب مجاز الى **علا**
 لتجميع الصفات في السجدة **علا**

ودلالة المطابقة هنا وانما يقتضي **علا**
 دلالة التزام لان اللفظ بعد استقراء الدلالة
 دلالة المطابقة وليس ارادة ما دل عليه
 ودلالة المطابقة هي ثابتة وان لم

صارها امام فاذا خرج في بعض الموارد وهو الذي
 بقي الباقي مندرجات تحت كراوة اجتمع ابو عبد
 بازا الفعل موجود فلا بد من ضمير صرفه التقران
 ولا يصح لبعض المضمرات دون بعض
 قد بينا الاولوية والاحاطة في آية السرقه اذا لم
 حقيقة في آية اليد في العضع في التكيب والذ
 قوله عليه السلام في من استغنى عن الله والناس اذا
 المنعم في قوله تعالى وفي اجمال في العدة
 للتجوز عن العدة بان لا يراد به وهو النكاح

السيد المرتضى رحمه الله ان ارد الحاكم بالاجل
 هنا عدم قطع الخط على النكاح فهو حق في الراء
 عدم تناول النكاح فهو خطأ **الرساله الثاني**
 في الميراث وفيه باحث **الرساله الثالث** البيان قد يكون
 بالقول وهو ظاهر وبالفعل كما بين على السلم
 الصلوة والجمعة ويحكم كونه بياناً اما بالضرورة
 فبما او بقوله هذا بيان وشيعة من عمل
 ونحوها وبالنظر في حاله وقد علم وقت الحاجة
 وفصل ما يصلح ولم يبين فانه يكون بياناً والاشارة

له يرمي ويدور في المقود والخط
 او يحصل

مثل العام المخصوص والجماد والشيخ وتدين
الذكر ما كنوا به في الدنيا من النعم
والشكره وجوز كاشاعه النافع في الجمع
في الحاجة في مهور العتله على النعم 2 الجمع الا
الشيخ اسحق بن العيين بان اراه ما يعلم
خلافه مع غيره من علماء الفقه في
الشيخان من غير ان يثبت فيهما
فانه علم ان عليا بيانه وبان الشيخ
بقوله تعالى انها يقين بمفراة

في مهور العتله من سبأ وقت العتله ولا لما
ما لا وقول ابن الزبير في الماتر الكرم
بعد ذلك من سبأ وقت العتله ولا لما
والشيخ ما بيانه في مهور العتله
وفي مهور العتله الكرم ما بيانه مع
تقديم البيان والحق في مهور العتله
لأنه متفرع في العتله من التخصيص في ذلك
وعن الماء الذي ينشأ من مخرج البراءة وقت
نماجه وكذا الماء في مخرج البراءة



السا فان ما لا تناول العقل حقيقة
وغيره من ان الشك في شروط الصلاة
والموايت عند كل حال وتخرج كل من
ما اعتاد عموم التكليف قبل الوقت
عوز السيد المرتضى رحمه الله تأخير التلويح
لا وقت الصلاة لان مقتضى المصلحة
ولا من التلويح لا يقتضي التلويح في الوقت
لان شرط التلويح لا انظر ان عرفا
يجوز ان يسمع استعفاء المظن العام من غير

الاستعفاء ولو كان في غير وقت الصلاة
ويجوز ان يسمع من غير وقت الصلاة
معوا اقتلوا المشركين وجميع ما استوفى
منه على الاطلاق لا بعد ربه وتعالى
العام المستوفى بالحق وان اذ لم لا تقدر
استحقاق المبدأ بل هو على ما ان فيه العمل
بالعمل وتمام العمل بالعموم لا بالخاص
في العمل في اقتضاء ان يكون ما يستلزم
ان لا يسمع من التلويح وجميع ما استوفى

فرق بين العبد والنسيان كقول النبي ^ص ولعل

فما منكم بعد من بقاء الأعراس مثلاً وأما

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الشيخ الفقيه

وہاں سے واپس آئے اور ان کے ساتھ ساتھ

فقد وردت بعض النسخ بـ

عمر بن الخطاب رابع وأحد بني عبد مناف

سليمه و بجزای منیع حلاله و اعیان و الاشی

الاعلى الى الاموال وابتاعهم من حلال
بالمال الذي خضره الله

والنار والسموم والالام فتومض

مجلس البحوث والتفتت المزمع المزمع مسفوء

الآتين وجوز الصغين سنوا وخطا وعدا

وَأُولَئِكَ الْأَنْفَرُ وَأَنْفَرُوا أَنْفَرًا

في الايام القليلة التي مضت من ايامنا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

الزراعة القوية عواميدها ٢٨٨

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

[illegible][illegible]

لا من جنة في احوال الدنيا ولا من احوال الدنيا
 في جنة.

10

فداں کسم تمہو

والشرط والصفة ويقولنا على وجه لولا كان
ثابتاً في غيره على مثل فعل ما موبد لانه لو لم يكن
مثل هذا الذي لم يكن مثل حكم الامور ثابتاً وهل
هو راجع او بيان انتهاء مدة الحكم فالتفاوت
على انه لو كان لعلو الخطأ بفعل فلا يقدم لانه
فالمعروف هو الناسخ وايضا على الملاذير
انتفاء الساتر بطوران الحادث او في العسر
الطارئ متعلق السبب مشترك وتكون كثرة
بعضها باستناع اجتماع الاستثال واخطاها

لنفس ما يتولى المنعم والناصح ليس بمنين واقول
فما يكون له فائدة له فخر لنا نفسي والحق است
التي ترمز ان يكون المانع ما يستحقه فخرنا وقدرته على
المنع ولا ان السبب منه والشيء من الغير لا يفسد
بالاداء فيكون مذهبنا في الاداء والمراد بالبدل
التي لا يكون له فائدة في العوم بل لا فائدة
ممنون في حقه صفة الحمل وانما في التبدل منه
بما لا يكون له فائدة له او سبباً اما في غيره
الواحد فلا لا اجتماع الصفة على نزل خبر الواحد

رفع حكم الكتاب اسحق الساركون اعتبار النسخ
على التخصيص ولا بدليل عارض المتواتر وهو
متاخر ولو قوعه في خروج كل ذي نية بالماضي
لقوله كما في الامور وكذا نسخ قوله واسل الامور
ذلكم لا نسخ المرأة على غيرها ولا على غايتها واسل
فيا قبلوا خبر الوالد في نسخ القبلة والجماع
الاجماع مرفوع بنسخه والتخصيص والتفصيل
في نسخ خبر الوالد لا يستأثر به في نسخ
ونفي الوعد لا في الغاية الاولى في نسخ

الكل

منهم من حج العذوة على المفسدين بالحق والحق
بالايات في قوله تعالى ولا تفسدوا ما آتاكم الله
الطيبات من الطعام في المفسدين لقوله تعالى
يؤتي الله الحكمة من يشاء والله واسع عليم
في نسخ المفسدين في نسخ قوله تعالى ولا تفسدوا
وما نسخ تحريم المباشرة وليس في القرآن المباشرة
نسخ من غير ان نسخها لا يفسد ما آتاكم الله
الطيبات من الطعام في المفسدين لقوله تعالى
يؤتي الله الحكمة من يشاء والله واسع عليم

الكل

منحة از ۱۱۱۱ از کتب حیدر علی خان و الافلاک

انسان

الآن ان تأخر كان نسخا لعموم الكتاب المذكور في

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a chapter or a section of a larger work. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a chapter or a section of a larger work. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a chapter or a section of a larger work. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a chapter or a section of a larger work. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a chapter or a section of a larger work. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a chapter or a section of a larger work. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a chapter or a section of a larger work. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

انسان

انسان

الاول من تاريخ ايامه

وعدده قلنس تحتها جاز بنو تميم بنو

واجزا الثمانين وكونها كالحد وتعلق برد الشبهة

لما لمع في قلوبهم الياءة خالوا وعلى الف انشق

المحس لتوقف الحواج عن العهد وقبول الشهادة على

فعل مع ج: بجذر الواحد اما الوقال الغمان الطال

لحد لم يقبل في الزادة خير الواحد وتبسط الرقة

الامر ان ماخر كان نسخا لعموم الكتاب الذال على

وَأَمَّا نَحْنُ الْمُتَّقِينَ الْبَحْثُ لَهَا فِي عَشْرُونَ

روز خطه اسنما بالتصديق عليه وبالتصادف

معرفه الناصر ويدخل قول الصحابة في ان

الحسين بن علي ولا فصل فوار في انداخ ولا فصل

لوفال الزمتموه سوء عيني الناس اواهم

أما في هذا الكتاب القصص الباطنية والباطنية

وفيه بابا حشاشا الاول 2 بموقف وهم عليه

انفا واصل العمل والعقد منته محمد صلى الله عليه وآله

جامعة القاهرة

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page, showing dense cursive writing.

سدانه بعد علیہ السلام وذا فرغ من الفایز قم من امام

عليه السلام فكونوا له واحداً واحداً فليكون له واحد

غير سبل المؤمنين وكذا ذكر حلالنا الم امد وسف كنم

خبرامة اخرجت للناس امرون بالمعروف والنهي

عن شاذان وهو يفتي النعيم وقوله عليه السلام لا يجتمع

امی علی الخطّ و هو سوا الزمعی و بالاحادیث

إخراج الحمار الكثر على الخطأ ومنحل الأول

عن المرحوم المعطوف عليه ورحمة الله عليه

على العلم ولا السبيل ليس للموم وكذا العقد غير

معتقون فصاروا مؤمنين ولأن السبيل الدليل
لشاركة الطريق في الاتصال فالجواز فيه أولى من الأدلة
على الحكم إذ لا مناسبة فيه ولأن الآية تدل على أن
المطاع سبيل المؤمنين وجوب النفس الدليل
ولعدم الملازمة بين محرم اتباع غير سبيل المؤمنين
وجوب اتباع سبيلهم لثبوت الواسطة وهي ذلك
الاتباع ولا تنافي في العموم إذ لو انفقوا على اتباع
فإن وجب تنقيص وإلا فالطاع قال السيد الرضائي
على وجوب اتباع من علم أمانته لا يجوز أن يكون

ظاهره وإنما يتحقق ذلك في المعصومين كما بينت وقد
أورد الجواب في كتابه من كتب كرامه ودرر باه عمود
اجراءه أن أعداءه ليسوا بشهود الأئمة في ذلك
المنزلة ولا سيما أنهم في الآخرة وأعداءه يتحقق
هناك. الثالث بأن الظاهر لبعض الآية فيجوز على
المعصوم ولا ينفرد له في إلام التعرف لا به لعل
العموم والتخيير من باب أحد والعنف في تخيير شرط
النوازل **الحث الثاني** قال السيد الرضائي
رحمه الله يجوز أحد أن يقول إنك المعلم بأن أحد نفوا

شروط عدم الاتفاق على احد النامع متبعة فاذا
بيع من المهر بدينار على امر في اهل العمر
فان كان اجماعا واحتجاجا كثر في نفسه
وجامعة من المتكلمين بقوله تعا فاما بتأريعه ثم
فردعه في الله ويندفع الاجماع عن وبالعارضة
بالموت ولائذ ان كان الدليل لم يخف عن الحاجة
ولان الاجماع يستلزم القطع وهو قول مالك
بعدم التنازع ولان اهل الاجماع رد الالة
والاجماع على تسوية الاختصاص والتوازي شروط

بعدم الاتفاق وهو يزج في الاجماع مطلقا
والعزم في الجواب المنع من الاجماع على التخصيص فان كل
ما اورد عند ان الحق في قولها والموت ليس حجة
بل هو كاشف عن كون قول لا مخرى به ولا يتم كل
الامة ولا يتم انقلاب مطالحة المنع في قول
المسيبين في المصدر في قولهم في الاحياء ويجوز في
الدليل على بعضهم والنزول المالك هناك لان
الاجماع على الامر وليس لاجماع شروط لعدم
الاتفاق **في باب التنازع** اذا مات احد

جزاها جميع ذنوبها مع تأكيد التفسير وهو غير
في حق الزوجات لوقوع الذنوب من غير علم
سوى العصور وهم ذكراؤا إذا قالوا لا يغيرهم
نفي الرجس أهل البيت يقتضي نفيهم عن ذكراؤا لأنهم
م أهل البيت جماعا إذا قالوا لا يقصر على الزوج
البحث الثاني في جماع أهل المدينة لم يمتد
لأنهم بعض المؤمنين ولأن العصوم ان لم يمتد
يعتد بغيرهم ولا في الجدة في قوله علم الله وجميع
بقوله علم الله أن الدين لا ينفي شيئا من العلم

الحديث لا يدل على المنع من الأولين ولا الثاني
لا يقال ذلك لما نزه عدم عموم بعده واجماع
المساجد المكية والشيعة ليس لهم من أول الأئمة
لهم واجماع الصحابة مع مخالفة التابعين السابقين
الاجتهاد ليس بحجة لأنهم رجحوا الأقوالهم فلو كانت
خطا لما رجحوا السما ولايتا عندنا لدخولنا
فنه **البحث الثالث** في جماع انما هو حجة
عندنا لاستظهارنا على قول المعصوم فكل جماعة قلت
أو كثرت وكثر قول الأئمة في هذا قولنا

فاجماعهم لا جملته لا اجل الاجماع اما الجمهور فقد
اختلافوا في انعقاد الاجماع مع مخالفة المخطئين
فيما يتبدل في سائر الاصول فان لفوا بالخالفين
يعتد بخلافهم لكن لا يجوز التمسك باجماعنا على كفرهم
تلك المسائل لان خروجهم عن اجماع متوقف على كفرهم
تلك المسائل فلو ابتناه باجماعنا خاصة او ان لم يكن
لم نعتقد لا جماع بدوهم لان فرغناهم بعض المؤمنين
عندهم في العصاة لانهم مومنون ولا ينقض مع مخالفة
الوامع او لا من ان فرغناهم بعض المؤمنين

ابو بكر الرازي والخياط والطبري بان المؤمنين
بصدقه عليهم مع خروج الواحد والاشراك لا سود
ولقد العلم بالاجماع حسد والاول محجاز والثاني
انه معلوم في الصلابة لضبطهم **البخش**
السادس لا يجوز اجماع الا على دليل او امان وكما
لما رخصنا والقاية منع المخالف وترك البحث عن
الدليل وبيع المراضاة واجتناب الحماة ان سلم لا يمتنع
فيما قد قيل لم ينقل وعدم العلم لا يدل على عدم
والامانة جاز ان لا تظن انهم فسقوا اجماعهم بل لا

الاجماع يموت واخذوا ثم لا يقولون به وعدم الضبط
بالا في المرفوع لا اذ في اجماع وظفرنا ببعض الدليل
لوقوع الواقعة معهم في ثواب لم يقع في غير الصيانة
الاجماع على الاجتهاد مشروط بعدم الاتفاق
الثاني عشر على ان يوقف صحة اجماع عليه لا يجوز
التمسك به في دار وما لا يوقف جاز في دار
حدوث الاجسام به لا مكان لا استدلال على وجوبها
بحدوث الاعراض ولا يجوز انما القادر والعدم هو
جحد الاراء والحروب لا ضرب لا غير

الموسير ومن لا يوافق بعض الامم مسألة ولا خريفي
اخرى اما عندنا فلا لاد المعصوم لا يخطئ في شيء ولما
الجمهور لا لا تمنع لقول بعضهم المائل لا يرت والورد
يرث وقول آخر بالجلوس لا سائر امة بخطئة على الامم
بعضهم جاز لا لا تمنع خطا كل الامم والمخطئ فيها كل
بعض الامم ولا يميز خاصية بغيره في حكم اصابة في الجمع
وهو حوازة نفاذ الامم على الاخر اما عندنا فلا لوجوب
دخول المعصوم واما الجمهور فقال بعضهم به بخروجهم
عن الامم غير الموسير ومنع اخرون لاز وجوب ائمة

سبيل المؤمنين سبلانهم بموته ويجوز الشك في ذلك فثبت
علم المكنون اذا لا محذور فيه اذا لم يؤيد العلم
بالحق **والاكتفاء** الحكم المجمع عليه اذ هو
في قول السلام كان واجدا كافرا او كافرا ولا يبرح
عزلا بمباد عند الحق وهذا لا ينافي مع قوله ان قول
المعصوم شرط في الاجابة ولا يكون مغايرة لمباد وجوابا
للمرعي ان مقدار الاجماع عقيب اجماع الساجدة قد يكون
شروطا اذ ان لم يقع لاراهل الاجماع
اجموا عليه لا بمصر ولا غير ذلك فيكون

لاستدراكه اخطا على احد لا بما غير المقصد **الكتاب**
في اخبار وفيه فصول **الاول** في ما فيه وفيه
الاول اذا حكيت نفس من على آخر اعجابا او سب سبي
في الحكم بغير او لا في هذه الميزة اضروا بدم عرض فيه
الما فيه عرض دايم كالمسافر واليه والصدق والصدق
فذكر هذه به عرض عند اشتباه الترتيب الجبري بغرض
انواع الترتيب لا مستفهام وشبهه على سبيل تشبيه
مما هو المسمى الترتيب غير و لو اخذ هذه الاشياء على سبيل
الترتيب الحقيقي كذا هو هو وطاوع بعضه على القول المشتمل

بني فذلك على ما فيه عريان العارفين منه
فان غير العارفين معدون وان الوصف بالكذب
ينفي الذم وفرضه محذور وسيله صدق
كاذبان كاذبان جعلناه خبرا واحدا وكان
صادقا في احد الخبرين دون كراهة **الحق**
الرابع الخبر ان يعلم صدق او كذب او كذب
والاول اما ضروري كالتواتر وما علم وجوده
بالفرق واما كسبي كخبر المطابق لما علم من خبر
اكتسابه وخبر الله تعالى وخبر رسوله عليه السلام وخبر

تواتره عليه السلام وخبر التواتر بمعنى وخبر المحقق
بالقرآن والمأثور ما علم من خبر الضروري
ومنه قول خرج لم يذهب اما كاذب لا الخبر والخبر
عنه متعارفان فلا يكون هذا اخبارا عن نفسه
وكذا الخبر الثاني لا دليل قاطع **الحق الخامس**
انكار السنية افادة التواتر العلم ضروري البطلان
ومحور الكذب على كل واحد لا يستلزم على الجميع
والحق ان العلم عقيب ضروري ولا لا فقر لا دليل
فلا يحصل العموم وقال ابو الحسن والكعبى والحسين

والقرا في ان نظري لتوقعه على العلم بمقدار نظره
لا شفاء المراطاة والدواعي لا الكذب ويكون
المجنون عنه محسوبا لا بسببته واستحالة كون الخلق
لذا عند هذه فيجب كونه صدقا وهو ضعيف لان
التنقيح عموم هذه العلم والسد الرافعي نوره
في المتوالي **الحكم الثاني** بشرطه من عند
اضطرار اراة السامح لاستحالة تحصيل صاوية
وتقوية الضرورية وان لا يستوي شيه لا السامح
او تقلدنا في موجب الجبر وهذا شيء اختص الله

المرتضى وهو جيد وان في شدة المجنون لا الاحسان
واستوى في الجبر والاولى شرطه في لا يتوسط
الاولى في شرطه في حيث اعتبره وتوالت فيه
الحكمة وفيه مضيق حيث اعتبره اثني عشر عند الثمانية
ولا في الهذيل حيث اعتبره الاثني عشر لقوله تعالى ان من
منكم عشرون ضارفا وان يغلبوا والاخرين يجرسوا
اربعين لقوله تعالى ومن بعدك من يمشي وهو لا يوق
حيث اعتبره واسبعين لقوله تعالى وقطار موسى
ولا اخر من حيث اعتبره ثمانين وثلاثة عشر عند راجل

خصوصا مع عدم الضبط لهذه الكتب بالعلماء و
الباب الثاني في اخبار انا في محسن و جود
علم البصيرة حسنا و وجدانا اوريد الله او الله
كاذب قطعا ولذا قول من يزعم كذب الكاذب لا يثبت
عزيمه بالتقدم من اخبار المصادرة عزيمه لوجوه
ما خرا الحكمة عن المحكي في الرتبة ومثل هذه الاخبار
ورودها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قبل
تأويله فيها ولا يجب كذب الخبر الذي يورث
على نقله متى اذا حصل خوف او يقين ولا يثبت

2 و فوج من الاخبار المروية عن رسول الله
تتولد عنه السلام سيكذب على فان هذا الخبر ان
لان صحة ثابتة 2 غير ولا يقينه وقد وجد في
الاخبار ما يستحيل نسبته اليه عليه السلام ولا يقع من
السلف بعده لزم ما نقل الخبر المعنى مدلل ما توهم
مطابقا او سمي به بغير او السند اليه فتوهم من عنه
عليه السلام واعمل الراوي السبب كقولنا التاجرة فاجر
فانه ورد في مجموع من **الفصل الثالث**
2 من الواحد وفيه مباحث **الاقوال** لا كذا على

جواز التقديس وقيل وقع منع السيد المرتضى فيه
والثبوت ابن الحسين مختلفا في ابن جعفر العلوي ثبوتا
والغرض ثبوت التقديس لقوله تعاقلوا نفر من كل
فرقة منهم طائفة او جب الحذر لا مشاع التبرج
كما يقول الطائفة التي لا تقدر قولهم العلم لا
الثبوت فرقة وتح على كل فرقة خروج بعض
الفقه وانما يجب الحذر مع المخالفة عند قيام
الوجوب وهو ترك القتل واعتراض عليه
واقع وهو الدلالة على وجوب القتل من التوبة

واقعة لما ان جازم في تبرج فتنه او جب
المسح عنه من غير الناس في قوله استأذنا
والدلالة العامة في البذر لولا ان نولت الحرام على
الدلالة وهو لو من خبر واحد ولو من قبله على
العرضي مع كاشفا ان وجب الترك كان العدل
اسوء حالا من هذا خلف فتبين العمل ولا
علمه ان كان بيعت الرسل لا النبأ بل الاحكام و
يرد الاسكال الصعب فان حاجد النبأ بالغياب
علمه بجهل لا المفتي اشدر حاجتهم لا الراوي

والأمر على المولى ولا يشترط المولى
وفي ضرر يظنون فاختار العدل غير يسوئته
يتم الظرف ترك الملاءمة يشمل على الضرر والافتقار
في بيان الفروع على الأصول والابتداء
بأنواع الفروع والجواب **باب** الفروع المراد في الفروع
العلم وبأن الفروع الظرف والنوع عن اتباع نفس
ليس بعام للعمل في المستوى والشهادة والاختيار
المستلزم والطهارة **باب** الاستدلال بحجج كونه
راجع المصداق عند المسامحة وأغاي يحصل مع عقل الباطن

في الوجود وسلامه وعدالة وضبطه وغلظه
وكونه على سبيل ما كان البصير ان لم يكن مبررا فلا
يبقى بمشروطة وان كان مبررا عرف عدم التواضع
على الكذب فلم يترجم عنه وقيل برواية صبيها
عند الحمل لما عذله بالوجود المقتضى للقبول
وانتفاء المانع ولا يقبل رواية الكافر وان علم
دينه كاستدلاله عن الكذب لوجوب البتة عند
الاستدلال والمخالف من المبرر المستدع ان كلفه
فلا يترك وان علم منه تحريم الكذب خلافا لانه

باب

بحسن التدبير بحسن التامة وعدم خسر لا جرمه
موقعهم ولا قول الجوارح في سبيل علم على السب
فقد يقبل كما لا فر الذي ليس من قبل انتم
بوا حنين بان اصحاب الحديث قبلوا اخبار
السلف فاحسن تصرف وفائدة وخمرون في
مع علمهم بجهلهم وانكارهم على من يقول بنورهم
واجواب المنع من القدرية ومع انباء شيع
كاجماع عليه وغيره ليس حجة والمخالف غير الحجة
لا يقبل روايته انه لا يدرى جوده ولا قبحه

البرهان الثالث في العدالة انما هو بروية
العدل لا في حال الميت حيث يستحق فضيلة العدل
نفسه نفسا منه لا يستحقه ميت على ملازمة الحقيقة
والارادة وبعدح فيما فعل الكثرة والارادة على
الصحة ونحو التبيين ولا يدرج فيها الصغير
تادرا وانما حصل المعرفة بما لا اختيارا على
سبب الجملة المذكورة المناكرة والتوكيد في العمل
والماستود ان لم تعلم كونه فاسقا وان كان فسقا
مقطوعا به لم يعمل روايته وفي المظنون ان ذلك

على الأقوى وإن علم رتبة روايته بما عايناه من
رواية المجهول لا تكون المنفعة التي تنجم من
غيره واحدا وهو **الذي** لم يتناول العمل به
لنوع الظن وإن عدم الفسوق لا يوجب لزوم
ومع العمل بالشروط يحقق العمل بالشروط ولا يرد
رد روايته أحسن أبو حنيفة يقول قوله في
الحكم وطهارة الماء وبره الخارية وإن فسوا
التبث فاذا لم يعل الوصف لم يجب التبث
لا يرد في قوله الرواية 2 هذه لا ينافي

بما لا يرد في قوله في المذهب الجليل في الغنى
بما لا يرد في قوله في المذهب الجليل في الغنى
وجوب **الحكم** في المذهب الجليل في الغنى
بما لا يرد في قوله في المذهب الجليل في الغنى
دون الرواية لأن شرط الشيء لا يرد على أصله
بما لا يرد في قوله في المذهب الجليل في الغنى
الزك أن كان عالما بأسباب الجمع والتبث
التي لا يرد في قوله في المذهب الجليل في الغنى
وأنه لا يرد في قوله في المذهب الجليل في الغنى

عمل

الجميع والتعديل قدم للشرح ان اكدى الجمع ولا
فان شرح ان حصل او الوقت واعطى عراية الزيادة
الحكم بشهادة ثم قول المزمع هو عدل لانه عرفت
سنة كذا وكذا ويطلق مع علمه بالشرايط والروا
عنه ان عرف انه لا يروى به عن عدل ولا فائدة
او العمل بروايته ان عرف استناد العمل اليها و
يحصل الجمع بترك الحكم بالسناد لاختصاص
نعدله شراك مع الرواية في العقل والبيان
وكذلك سلام والعدالة بالحيثية والذوق والبي

والعدول والعدول والعدول والعدول والعدول
فانما **البحث الخامس** فيما عدل به في الرواية
كذلك لا يشترط في الرواية بعد الراوى فيقبل
الواحد وان لم يعتضد بظاهرها وعمل بعض الصحابة
او اجتهادا او اقتضارا وان كان في الرواية العقل
الصحابة بالواحد من ذلك ولذلك عيّن ان
جامع فاسويها عليه ولا يشترط تصدق اصل
في رواية الفرع نعم يشترط عدم التكذيب وبها
واسه طه ولا يشترط ثقة الراوى وان خالف

قوله فنفذوا ما في هذه من العلم قطعاً عليه
فما قدمه من العلم لا يصلح لنا ذكر الخبر قد مر
عارضه فعل الرسول عليه السلام وسأوى لمحمد عليه السلام
لخبره وأما تخصيص خبره بالآخر فهو من باب
وعلى ذلك لا خلاف مقتضاه لا يوجب ذلك كذا مر
خالف مذهب الرازي رواية لم يقدح بحجج استادة
ما ظهر من كلامه من روايته في العلم والعلوم
قبل ولا رد بحجج استماعه في الخبر ولا في كلامه
إما مع عدم الواقعة فانه لما كان التكليف بغير العلم

صلاحه لم ينفك بالباطل والافتقار إلى العلم
وأما ما ذكره من عدم كونه من أخبار الأئمة
والفقهاء فهو عارض لا ينافي في العلم
لنوار كذا ينقطع عن كلف به ما لا يقع فيه البحث
السابع كيفية رواية العلم الرواية قول الله تعالى
صلى الله عليه وآله وسلم يقولوا وأخبروا ما أحدثنا أو ننهي أو
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا ثم أمر النبي عليه السلام
كذا ثم أمرنا كذا أو نهينا ثم أمر النبي عليه السلام
نقل كذا وأما الرواية غير حديثي فلا من أو خبره أو سمعه

ان قصدوا لا يثبتون الحق في كلامهم بل يريدون ان يثبتوا
على ما سمعوا من حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم او يقولون بعد ان سمعوا
من غيره على ما يروي عن غيره او سمعوا من غيره على ما يروي عن غيره
فمن قال ما هو عليه العمل مع ظنه انه حقه فيقول هو
سمعه او حدثني ثم ان قال له هل سمعت هذا في حديثي براسي
العمل ولا يروي عن غيره ولا يروي عن غيره ولا سمعه ثم ان قال له هل سمعت
فسمعت مع طي ان السكون للمدق فالاولى العمل واخذوا
فمن النكول والرواية وبجزها الفقهاء لان ما جاز لا فائدة
والسكون هنا افاد العلم بان المدعى كلام الرسول عليه السلام

بن يونس في كتابه في معرفة الرجال في قوله لا يثبتون الحق في كلامهم بل يريدون ان يثبتوا
على ما سمعوا من حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم او يقولون بعد ان سمعوا
من غيره على ما يروي عن غيره او سمعوا من غيره على ما يروي عن غيره
فمن قال ما هو عليه العمل مع ظنه انه حقه فيقول هو
سمعه او حدثني ثم ان قال له هل سمعت هذا في حديثي براسي
العمل ولا يروي عن غيره ولا يروي عن غيره ولا سمعه ثم ان قال له هل سمعت
فسمعت مع طي ان السكون للمدق فالاولى العمل واخذوا
فمن النكول والرواية وبجزها الفقهاء لان ما جاز لا فائدة
والسكون هنا افاد العلم بان المدعى كلام الرسول عليه السلام

باب في الخبر

بوحسنه واثبت وجهه بالاعتدال بان الفرج لا يجوز ان يحرم
الرسول عليه السلام ما اوله لاخباره عنه واعلم كونه في ذكره ان
الاعتدال ولا في علم البعث منقصة فثبت القول ولا في المنع جازا
منه ان قد قول الراوي عرف ان جازا ان يحرم اخره فلا يقبل
ان يستقل او اجواب ليس عمل اخبار الراوي عن الرسول عليه السلام على
ان قال في حمله على انه سمع ان قال واغاب به لم انتفاع علم البعث
علمه انه قد قول الراوي صاحب عرفان يقتضي طاعة الراوي
عنه بغير واسطة ولو استدل غيره قبل انما عاينوا وصل الحديث
الذي في الله عليه السلام ووافقه غيره فهو متصل **بشيء من السامع**

يجوز نقل الحديث المعنى اذا لم يقصر لفظ الراوي عن المعنى
الزائدة والاعتدال والمساواة في الحلال لان الحديث لم يقتض
في علمه السلام لم يروى في علمه اقتضاهم على المعنى ولان
عنه التدبر بالعجيب لا يعجز في العرفه اولى اصح ان يثبت في علمه
في حمله احرا سمع متاخر في حمله اداها كما سمعها في حمله
فهو فقه منه وكذا كما سمع انما هو يتقبل للقط المسموع ونقل
لا لانه يستفاد للقط ما لا يستفاد الفقه ولانه مع تطاول
كافيه وكثرة الطبقات بما استحال المعنى والحوايد اداها
كالمعنى اقل تحت كاد كما سمع ولا يستحال انما لمزم لقصر المعنى

والله اعلم
باب الثامن

الروايات بزيادة فان تعدد المجاز في تفسير الامارة
التي على التمام من وانما طرأ اخرى وانما تجد فان كان
عده الجمع وهو لم يثبت كذا ان كان في
وان تناقضنا قلت ان لم تغير لا عراب فان السهو عما
المعروف نولهم السماع للملم يسمع لان يقول الثاني
الى انتظار بعد التمس ولم يثبت
بغيره فالترخيص وكذا ان يثبت
لا عراب

باب التاسع في القياس وفيه فصل

في مقدماته وقد نبأحت في
في مقدماته وهو تعدد الحكم الواحد في
لا الفرع لعله يتخذة فيما حمل معا ومن علم
معلوم في اثبات حكم لهما او نفيه عنهما باجر
حاصل بينهما اثبات حكم او نفيه ونفيهما
منه واعترض عليه بالتكرار في الحوا وكما ثبت
لا يرد بها معنى واحد والا فلا معنى للحمل
بالاثبات الحكم لهما ليس بالقياس فان الحكم في

وشل

اصلا اولى حريته من العلم في المتفق اصلا
 لان العقل هو في الحكم والمصلحة هي في الفروع
 عند النقص المحل التراجع وعند اعادة العلم
 المتراجع فيه وهو اولى لان الاول هو في
 على ما اصل بل انما في اطلاق لفظ الاصل على
 محل الوفاء ان في حلاله او لفظ الفروع على محل
 الخلة لان محل الوفاء اصل العلم فيه في
 الناس فهو اصل الناس ومحل الخلاف
 اصل الحكم في الذي هو فرع القياس فهو اصل

في حلاله او لفظ
 الفروع على محل
 الخلة لان محل
 الوفاء اصل العلم
 فيه في الناس فهو
 اصل الناس ومحل
 الخلاف اصل الحكم
 في الذي هو فرع
 القياس فهو اصل

فرع واليتم هنا في اصطلاح الفقهاء **الحج**
الحج انه اصل هو وجه العلم لا يمنع الشيعة من
 التقيد به شرعا وان جاز عقلا ومنع اخرون
 من عقلا وفي انما بالحج البصري ان العقل
 دال على التقيد به ودليل الشرع عليه ظني
 ولا فري عند ان العلم اذا كان منصوصا
 وعلم وجودها في الفروع وانما حجة وكذا اذا
 حرم الضرب على تحريم التابف واما في غير
 هذه فلا يجوز المتعدي به لقوله تعالى وان تقولوا

في حلاله او لفظ
 الفروع على محل
 الخلة لان محل
 الوفاء اصل العلم
 فيه في الناس فهو
 اصل الناس ومحل
 الخلاف اصل الحكم
 في الذي هو فرع
 القياس فهو اصل

على الله ما لا تعلمون ولا تفتنوا به علم
ان تفتنوا العلم الطويل الطويل لا يفتن من الحق شيئا
وقوله على الله استغفرني امي على بضع اربعين
فرقة اعظم من ثمان مائة قول الامور براهم
فيتم هذا الحلال ويحلون المحرم والجمع
اهل البيت عليهم السلام فان المعنوم خريف
والباقر والكاظم والكاره ولا ينشأ عناء
الموايدنا ووافق الخلفاء كايجاب صوته
رسان وتحميد اوله سوال وايجاب التضرع

من البول والنوم ولان انما يصح ان يفتن الله
والا على الله العلم هو انما يفتن من الحق شيئا
فيلزم الحد برأيه وقال لو كان الدين يوجب
قياسا لكان باطلا لانه اولي بالمسح خطا منه
وان كان للعمل منسوخا او قال ابو بكر اي سماء
تظلي واي امر تملكي اذا قلت في كتاب الله
برأيه وقال عمر اياكم واستجاب الراي فانهم
اعداء السن اعينهم الاحاديث ان يفتنوا
فقالوا الراي فضله او اضلوا وقال ابو بكر

الاول لا سيما ان النصارى حجة لا يخطئ في
مؤيد احدها انهم الحكيم في الفرع افرد
والله في ان ينصر السارح على العلم الخبير
الغليل في النور اثبت الياسون عرافهم
نحو تذكر ختمها اننا الله تعالى والبن امان
ان يكون قطعا في دلائله على التعليل مثل البنية
لذا اولسب لنا اولون كذا اولو حجب كذا
او اخرج كذا واما ان يكون طاهرا وهو الله
لذا والبا كذا وكذا ويزاد قوله النسي

مع الجمع مثل العذر كذا واما بالامام كذا
وغيره كذا عن السؤال كذا لو قيل يا رسول الله
او غيرت فبقولك عذرك كذا فانه سئل
وبعد الله في الامام كذا وكذا وكذا
وصفا لو لم يكن موثرا لم يكن له فائدة كذا
لما منع من كذا في قوله فوم عندهم لم يقبل
لما لم يرد على كذا فلا بد وعندهم كذا
انما البنية بنسبه انما هو العواذ عليكم وعوا
فلا بد من كذا وكذا وكذا في النسي

لذكرنا فائدة وتقرين على وصف الشيء المطلوب
عنه كقوله ان ينقص اذا جف قبل ان يجم قال فلا
اذن واقرين على حكم ما يشهد المسئول به
وبينه على وجه الشبهة فتعلم ان وجه الشبهة هو قوله
لنقول ما رايت ان يضمنه بما هم مجتهدون
على عدم افساد الصوم بالمضغمة والفتنة
لاستفاء حصول لمطابقتها وكما لو وصف
سائر السبل كقوله انما لا يرضى ان يفسد
واين لا يلاذ بقوله بل العلم اذا اختلف الجنان

يسموا البغث شتم مع نهية حرم مع البر والبر
منها سلا فانه يدل على ان اختلاف المحسن
غلة الخوازمية عما جمع الواجب وتعلم
ان ربا يرك على العلة ظاهرة وان لم يكن
منها سلا استباح الرمز الجاهل واستحق
بالعلم **العلم** ان كان كسبا لا
تقتضي العلية انما يتب ما يقتضي الارتفاع
الذي يحصله وابتداء وفيه لا يلزم لا نوعا
الغلا في الغلايات وهو جفتي وغيره

فما أوتوا من النعمان والمال والولد
ان الشراء القناه غير معتبر والمجهول ما يدين
بعبادته من الغنم والاربع
المصلحة معتبر وهذا يسمى المصالح الربيه
ومن المناسب ملامح من هذا اصل معتبر
الذي هو نوع من صفته في نوع الحكم والشرع
تقارب المقتل على المجرم فان سوسم يقتل
معتبر في خصوصه ونوعه في الجاني او غيره
معتبر في عموم جنس العقوبة ومنه في الجاني

فمد له من النعمان والمال والولد
ان الشراء القناه غير معتبر والمجهول ما يدين
بعبادته من الغنم والاربع
المصلحة معتبر وهذا يسمى المصالح الربيه
ومن المناسب ملامح من هذا اصل معتبر
الذي هو نوع من صفته في نوع الحكم والشرع
تقارب المقتل على المجرم فان سوسم يقتل
معتبر في خصوصه ونوعه في الجاني او غيره
معتبر في عموم جنس العقوبة ومنه في الجاني

ادعى الاستقراء لا يخصص فيها وبسبب العلية بكل
واحد من المدعى وليس من الغايات المحال بحجج الاستقراء
غيره فان لم يكن كل حكم مستند لا علم به
وكون القلة غير هذه الاقسام او جرى احدهما
او يتركب من بعضها او جميعها او الحكم مستند
في الاصل ما ليس في الفرع او مجموعا في الفرع
لما منع ولعلم ان الجامع سبيل الاجل والفرع من ذلك
بالا انه اذا كان كل واحد لا فرق بين اصل والفرع
كانا وكتا وكل منهما لا يترتب في الحكم فيترك

المدعى فيها وهو كما استدل في تعريف المحققين
بشيء من الناطق اما اذا كان الجامع الوصف
المتنطق فانيا له في الاصل بعدد ما يسمى
بخرج الناطق وانيا في الوصف في الفرع يسمى
بغير الناطق وكما لو كان لا السبر والقسيم
وابداه يستخرج المطالب **الفصل الثالث**
في بيان العلة وانه مباين **الاول** المقصود
وهو وجود الوصف مع عدم الحكم فكل منع مطلق
وقل لا مطلقا وكل منع في المتنطق دون

سورة الفاتحة
الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم
ملك يوم الدين
الغني
المستغنى
الحق
القيوم
الحق
القيوم

سورة الفاتحة
الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم
ملك يوم الدين
الغني
المستغنى
الحق
القيوم
الحق
القيوم

فان تافوا انتم اجتماعا بما في الاصل في ذلك
من طين واحد من جوارحه اخرى لا يمتزج بها
في الفرج دون الاصل وهو في الحنفية من
لان ذلك في جميع هذه المادة في الفرج
لان اصلها واحد وما واحد الى اثبات منع
حكم العائنة لاصل وفردج نالها لانه
بالعجز وقلب قلبه الملبس احلهم
قد يغير النكاح اثبات من جهة الفرج
2 انهم لا يحكموا بالصوم في الفرج

لأن فريضة قالوا في بعضهم ففقدوا المص
لنفسه فلا يمتزج الصوم لونه فريضة
بما في الفرج من طين في الاصل في ثبات
الفرج وقد يكثر الاصل في الفرج
في النكاح الحنفية في المسح وكنه في ثبات
لأنه فلا يمتزج منه ما قبل ما يقع عليه
الفرج فيقول الحنفية فلا يمتزج بالفرج
لأنه ما استأثرت في الفرج
ماتة فيتمتع مع الجسد بالفرج

فتقول المستشرقون ان هذا هو الوجود
ولكنه عرفنا ان هذا هو الوجود فساد المنع **البره**
الاول القول بالوجوب وهو تسليم الوجود
التراع وانما هي كونه **كاول** او يسبح المبدأ
ما يتوهم انه فعل التراع او ملزوم له اذا قال
ولما اتصل بما لا فلا ينافي وجوبه العنان
فيقول الله من قول سراج ما ذكرت كثيرا
الشافاه لا يلزم منها وجوبها **القصاص الثاني**
ان يسبح ابطالها بما لا يخصم من التناقض

او سبيله لا يسفر عن وجوده **القصاص** كالموسل اليه
فتقول قول بوجوبه وانما هو المبدأ فانه يلزم
انما مانع انما جميع الموانع ودعوى جميع
الترابط والعنصر **الثاني** ان يكون المبدأ
غيره كما غير مشهوره مثل ما ثبت في فسطح
النه تعالى ويصل والوجود فيقول قول
بوجوبه وامنع من انما بالاشياء **الحج**
الثاني الفرق وهو بين المبدأ والمبدأ
وانما هو في المخصوصه وذلك المستعمل في

فالتوسعة عتق واما الزعم التعديل في التسمية
بالثابت الى حاصل البعيد والمنشأ وان كان
وليد حاصل منشأ ولا فرع واما زعم الترجيح
فرغم مرجع واما اظهر تعديل حكم حاصل
اما عند انما الفرع اعند التسمية
ولا استنباط الا لان فرع الفرع انه انما يصح
وان لا يتأخر حكم حاصل فرع حكم الفرع كما ينبغي
فرع الفرع لا يثبت بعد الفرع وان لا يثبت
بغيره من التسمية كاستهاده حرمه وانه الزعم

والجود والكنائس واما زعم الترجيح
ومرسله على الفرع وان لا يثبت
فان وهو ان يتقوا الحصار فاعلم على حكم
بما ينشأ من انما الفرع فاعلم على حكم
ولا يثبت الا فرع الفرع الا انما هو
فان فرع الفرع عند فرع الفرع
فان فرع الفرع عند فرع الفرع
فان فرع الفرع عند فرع الفرع
فان فرع الفرع عند فرع الفرع
فان فرع الفرع عند فرع الفرع

لا العبودية فان حلت العدة وطلب المهر في العدة
وكانت الحكم في كاصل لانه انما ثبتت بالعدة
العدة فلا يتفك عن عدم العدة او منع الحكم
في كاصل وكان يقول في ان تزوجت بهذا
في طائر فليس فلا يصح قبل النكاح طائر
فالعدا التي تزوج بها طائر فتقبل الحنفية
بمنع وجوب النكاح في كاصل فان منع المنع
مطل كالحا في ولا يمنع الحكم في كاصل فلا
يتم القياس لانه لا يتفك عن منع حكم كاصل

مع العدة **المبحث الثاني** في شروط الفرع
ان يكون على الفرع مشاركة لعدة كاصل فيما
تعدا ما عنيها كالسنة في الحجر او جنسها
في الجنان في فصول كاطراف المشاركة بين القطع
والقتل وان يكون حكم الفرع مساو بالحكم
اصل اما في غنة كوجوب القصاص في النفس
الشرك برقتل والمحدد او جنس كائنا
فلا النكاح قياسا على انشاء ولاية المال والشرك
من الولاية وازالة المذكور منصوص على **المبحث**

الغلبة والحق فلا ينفذ الظن لو كان حجة
وهل كانت الغفلة كما في جمهور الناس لا تتو
وحوز ابن شرح قال ان جنى هو من ذهب
الذي راد ما كان على والمازني لان الحر قبل
حصول الشدة لا يسمى خمرا ومع حصولها
يقرب الى الظن ان المارة هي الشدة وهي الشدة
التي تدور ان كل ما على من رفع وكذا
للعرب وانما ثبت فاسا حجة المخالف ان اهل
العلم ينفذون الميزان لا ينفذون التماس

فاما السواد ثم يقول قيسوا عليه ولانا القياس
بين علم الغلبة والنوافة على المناسبة ولا يتو
بين السواد والسمي واجوب بالسمع من علم القياس
فان اكثر علم النحو والاستفاد والمضرب منه
عليه والنوافة لا تنفصل عنه واذا اجعلت
العلم المعروف لم يجب المناسبة والحق انه لا يجوز
الناس في كاستالاما الى جعلنا اللواط موجب
للحد بالنيابة على الزنا فان كان الحكم بطلان
وان كان بجناح هو المقضي للحد لم يخرج من حد

فخصيصتي كالمصل والفرع موصيتين
لا تستلزم الاشتراك في الأختصاصات
فمنع الحكم منطل القياس ولا يجوز أن
الحكم القياسي بقياس الصلة لا انتفاء الحكم
الناشئ قبل الشروع ولا يجوز ما خلا عنه
ويجوز قياس الدلالة على الاستدلال بعدم
كانه على عدم الموانع هنا في البقي لمصلحة
أما إذا كان الحكم اعلانيا فإنه يجوز إثباته
معا وجوز الثاني القياس في القدر

واللذات والحدود والخصر ومنعه
الوحدانية ومنع ذلك حكموا في شهود الزنا
ببوتوب بن حم المشهود عليه اشحنان وقا
بشهاداته ونظائر باردة على الرفع قبل
الصدل ما عليه عمدا وقاسوا بالمتدراة
فدروا الولد الكبير وقاسوا في آخر خص
نحوال سائر البنات بالجر قاسا على استنفا
الفصل الخامس في بقايا ما باحت الشك
وهي ثلاثة **الاول** القاس من جلي وهو ما

يسمى قياسا على علم الفروع بانها تسمى بغير
الحكم في الفروع لتبين في العمل ثلاثة فروع في
الفروع ليست لعل كذا للمناسبة ولا فائدة
وهي موجودة في كل اصل مرفوع في الحكم وهو
نوع من اللازم ويقترب منه قياسا على الحكم
بما ان لم يكن الحكم شرطيا الاعتناء لم يكن
شرطا لكونه قياسا على الحكم فانما لما لم
نعم شرطيا لانه في العلم في الفروع كون الحكم
شرطا لكونه لا اعتناء في الفروع وانما لم يكن

المعلوم شرطيا في العلم في الحكم الفروع حكم
لاصل وهو في الحقيقة راجع لا لاول لانه
سند الى الفروع الشرط وانما هو احد
بغضبه بالقياس فيقول لو لم يكن الصوم
شرطا لم يكن الصوم شرطا في الصوم
لنفسه ليقول ويستعمل على انما الله
بالذيوم والالتزام فيقول ما الذي يكون
شرطا لنفسه لا يفرض شرطا بالذوق والصلوة
المقصد العاشر في التكاليف والنهي

البحث الثالث اذا التقاد من تعليل
ن حج اولها بالسند او وقتها او ردها والحق
او بالمدلول او بالمرحان في قاله
ارجح وكما على السناد ارجح وبسبح ردها
التيقة وكافقه والراهد وكارهه وساطم
بالعزم وثوبه صاحب الرافعة وكما كرمها
العلماء والحق سراج وطريقه اقوى والحق
ظهرت عدالة بالاختيار او تركه كما ابراه
كاعلم او مع ذلك رتب العدا له او مع العمل بها

دلائل

والحق بطاوي مشتقا الا لانا لا وجاهل
على الطان وعلماهم فلهذا العقل على العند
لوقت الاول كما فقه على الراجح لا كتاب
وكاشه وغير المدلس ومردف الزب وطمس
بهم بالضعف والمتفق على ان حرفوا على
فقه وذكر السب وباقول اللفظ على باقل المعنى
والعقد بغيره ومردف فقه كاطل على سركوبه
والسند على الرسل خلافا لباين ان حيث قدم
الرسل واجبه الجاهل حيث حكم بالسامى والمناف

على المنهج كالمذهب على المنهج وكما كان عليه
قوله الرسول ولما خسر من الدنيا لم يبع علمه ثماعه
بسلامه ونزوح العام البند على ذي الشئ
في قصره على سنة والفتوح على غيره
على الرضخ والتأخر على العام والحقيقة على
المجاز والدال بالوسع الشري والبر في الدال
بالقوى والذي لم يدخل القصر على غيره
المقرن بالكلية والقوى والملازم على غيره
على المنهج والملازم على المنهج والملازم على

والله

والله للملح على منهجه ومنبت الطلاق
والله على ما فيه من الموافقة على العلم
اولا على ما اذا انما صرفا ساقا سطره
اولا على ما اذا انما صرفا ساقا سطره
في غير من غير من غير من غير من غير
على الله **القصد** على الله في لا حتماد
فصل الاول في المنهج وفيه مباحث **الاول**
لا حتماد لغيره استقراغ الواسع في فعل ساق
واستقراغ الاستقراغ الواسع في فعل ساق

والله

عن بنتي ناطق الله وخامسها ان تعرف في
العقل به آراء صلبة ولا تستغنى وعبرها
وساها لهما ان تعرف شرائط البرهان وسام
ان تعرف الشايع من المنسوخ والعام والخاص
والمطلق والقيود وغيرها من طرق الحكم و
ثامنها ان يكون له قوى استدلال بحكام الشرعية
عن المسائل **المسألة الأولى** في الجواهر
وهو ان كل شرع على ما هو عليه في الخارج
الحكام العقلية ونحو الدليل القاطع بالعلم

منه في طريقه من فروع الصواب والزلزال
المسألة الثانية احكام ما جاهد وقته مباخت
الاول احقق العلماء على ان المصيب في العقل
واحد كما يحفظ والعنبري فانها قاطعة في
بما يجب لا على منى او على ابعثه ان يمتنى من
وهو ان لا يمازى لان احكامه قلنا العلم ونصب
على دليله فانما هو له مقدر فيسفي في العلم
اما المسائل الشرعية فانها انما المصديق فيها واحد
وهو الدعا صا حكم الله تعالى في الواقعة وذهب

أحد مناد من آخر برحمة الله عليكم ورحمة
لنا صاحب الدنيا قد عجزت عن هذا العمل
ليس الحكم أن حكم نفسه على غيره بل حبس
عن نفسه وبينها وإن تولى بالحق يرجع إلى الله
والله يدرك جميع الناس انفق عليه فإنما أخته
على ربه ولم يزل هذا فليس هو المحذور بل
رفع النعم عن الدنيا فكل من عرف الله ما كان
الله لا ينفى قال لا يرب بناء الله لا يرب
ما أصل ما لك مع ما لا يرب بناء الله لا يرب

لست أنت قبل الشك فأنزله على أسسها
ولو أن الزوج عاينها فأسسك بقول الحق
بغير اختيار الحق فلا يرب بناء الله يرجع
والعلم أقره من لا يرب فإن حكمه لا ينقص
بما لا يرب من نفسه لا يرب **إلى الله** المحمود
لا يرب بناء الله ولم يحب الله لا يرب بناء الله
بغير اختيار من لا يرب بالحق وعرف المستقر
لا يرب من لا يرب بناء الله لا يرب بناء الله
لا يرب بناء الله لا يرب **النسب** إلى الله

في المتق والمستقى ومن ساحت **الانوار**
يسنة 2 المتق والمستقى كما في قوله تعالى
عشرها ليس محبة للامانة والهدى والبر
بغير علم حكيم والبر والهدى والبر على الله
بالعلم وهذا من المتق والمستقى على الله
كما في قوله تعالى على علم يبين العلم والهدى
لست ولهذا السبب قد نزل الوحي في حياته
خرج من اهل بيته اذ كان قد فرغ من كتابة
كتاب العمل والهدى والبر والهدى والبر

علمهم ورازمتهم ذلكا في ساحت **الانوار**
يسنة 2 المتق والمستقى كما في قوله تعالى
عشرها ليس محبة للامانة والهدى والبر
بغير علم حكيم والبر والهدى والبر على الله
بالعلم وهذا من المتق والمستقى على الله
كما في قوله تعالى على علم يبين العلم والهدى
لست ولهذا السبب قد نزل الوحي في حياته
خرج من اهل بيته اذ كان قد فرغ من كتابة
كتاب العمل والهدى والبر والهدى والبر

الحكمة لا يشترط في المستغنى عن بصيرة
الذي لقوله تعالى فاسألوا أهل الذم
فيمن علمه ان يقول خذوا على ظنهم
في هذا النوع وانما يحصل المستغنى
الذي هو من مستغنى الفروع بشروط
واجتماع المسالك الاستغناء واعتباره
على كل الرامى المستغنى ان المقوم على
حرم على استغناء احواله في نظر الحكم
في الامانة ولو افتاء انسان فضاء فان اتقوا

في الحكمة لا علم ولا فروع فقلنا وان شأنا
غيره وان تخرج الحكم بأب العلم ولا خيرا
غيره لا يعلم ولا علم لا علم بالإنسان
بالبحر عن نفس الله ان ليس على العالم
بجزء العالم اذ لم يدر حلال ولا حرام
بجزءه من حيث ولا يعلم العامي تقدر
بوجوده افضل لان كل احد انما هو من
سواء الناس في قدر العامي احد لم يعلم
الرجوع غنة ذكر الحكم ولا قرب جوانب غيره

المسألة الأولى في طلب الاستدلال في
وفيه بيان **الاستدلال** استحقاق الحال بغير خلاف
لأن التامين والحقيقة لأن وجود الشيء في
يقتضي نفي وجوده 2 استنباط الحقائق العقلية
2 الدال الوقائع لأن الزمان لا يحاط به التسمية ببدنه
لأن الدال إنما يتم لو لم يتطرق إليه العارض
وغيره وإنما يعلم تغي المعاد من الاستدلال
بأن النسبة بين الوقوف في الحكم أن كان لا شوا
في مقتضاها كان في قياسها والكار نسوة بينهما

مؤيد بل وهو يوطأ جماعاً والجوهر المستوي
في أصله الحق وأعلم أن حادثة حكموا بأن الدال
دليل على وهو لا أن أراد وأن العدم قد كان
لأنه لا أصل فيسبب للظروف غير كاستدلال وقد
يناسخه وإراد وأغراضه في **الجد**
الاستدلال استحقاق وقد ذهب إليه أكثر الخنفه
وأما الذين قالوا بالاقول ولا يحصل منهم
معنى لأن بعضهم قسم بأنه دليل يقدح 2
نفس الحجج بعض عبارة عنه وبعضهم قال

العام لسانهم حوان في خواصه وهو يوط
الحجج الرابع في كيفية الاستدلال بالبرهان
والاطلاق لا بد وان يشكها وانما يحسن
بالاستدلال فان شمل المطالع لا يحسن هو
وهو لا يفيد اليقين بحال ان يكون عالم
بجلا في ما استقر لا ان يكون المانع في جميع
الجزئيات وان كان بالعكس فهو الاستدلال
اصل النظر وهو المنهج الجيني في العلم
ناكث فهو التمثيل وهو الذي يسمى التبعيد

وقد سبق به القياس القيد بقدر لا بد فيه
منه منبر فان شملت احدهما على المطالع
يرتفعه بالفعل فهو الاستدلال وكما في
القوة وكما استدل في زمان متصل ومنفصل
ويستمر في النصل لزم به الشرط وكليهما
وهو الاستدلال فان استثنى منه غير المقدم
في العلم وان استثنى بقية الملاحة
لعدم ولا شئ سعة القيد المقدم ولا يبي
اللاحق كون المرفوع اخره ويستمر في

التفصيل الاول وهو المندم او الاستثناء
كانت التفصيل في حقيقته غير صحيح
لاخر ونقص لهما كان غير كآخر وان يكون
وان كانت ما انفك الجمع انتج استثناء عن
تغير كآخر ولا ينتج استثناء نقص العمود
ما انفك الخوف بالعلم والافضل فان كان
ما وسط فيه محمول في الصغرى موضوعا في الكبرى
فهو الشكل الاول وهو ابرر شكل وان كان
بالاخر فيها فهو الشكل الرابع وان كان في

تدوين هو الثاني وان كان موضوعا فيها
هو الثالث ويستعمل في الاول ايجاب الصغرى
وهو البرى وفي الثاني اختلافها بالكيف مع
طه البرى وفي الثالث ايجاب الصغرى وهو
احدهما وفي الرابع عدم اجتماع الحسنيين
لا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية ولا الكبرى
سالمة كلية وتفاصيل ذلك تذكر في ليدنا في
المسألة الاولى في الاصل ايضا وهو صواب
او عارضة فيها لا تستفسر وهو طلب

الحكم في النسيب

الحكم في النسيب

الرسول وصحابة ما يترتب في الحكم وفيه رابع
عدم النسيب في الوصف المنسب إلى الكون
طردية واما عدم النسيب في الفرع وفيه
الركنية الدليل لا يطرد في جميع صورته
وان كان خاسبا وهو اجمع لا يرد
في الحكم ومنها الفتح في المناسبة وفيه
الحكم لا المقصود ومنها في الوصف او عدم
انصافه ومنها العان في الاصل
وفي قوله خلاف فان خرج الفرع الفرع

وهو بالاحكام من هذا السابق ليس برفع اولي
ورفعه وفيه دليل **الحكم** في واقع واحالة النسيب
لما ان حكمه ان في المصالح يستحق تغيرها وكذا
كوشا وان نوة هو عليه السلام بنسب الابل الناطق
وقد نقل قوله تعالى ما تبيع حرة وان ادم عليه السلام
زوج نساء خرمه ولا يجرم اتفاقا قبل الواجب
الحكم ولا يقرب من ابنتي علي فاسد ومع هذا
في بعض المواضع وقت وفيه انما وفي
الحكم في نسيب القران ومنع ابو مسلم

بجمله من كذا جماع ولا نسخ به اما النسخ والجماع فظاهر
القياس فلو قالوا ان نسخا من النسخ والقياس ان نسخ
ابلى **الكتاب** نسخ كما ان نسخا من نسخ النسخ والقياس
لان نسخ النسخ نسخ للنسخ ونسخ النسخ نسخ
فان استزادة صلوه ليست نسخ فبغير النسخ
فانها وكذا زادة العبادة اما زادة رغبة وكو
فانها عند الشافعي ونسخ عند الحنفية ووزنه
من ما نقاد المصنوع وينسخه والمنافق عليه
بما ينبغي عند الاصل وينسخه من

ابى ان نسخها ثبت نسخا لان نسخا او لا نسخا
والنسخ على النسخ ليس له نسخا كما ان النسخ
النسخ ليس له نسخ **فان** النسخ ليس له نسخ
منه لال راوى هذا ما يروى قبل بجملة من
والنسخ الجواز ان يظن ان جملة من
الكتاب **النافع** **النافع** وهو قوله
الرسول وفعله وقد سبق ما حث القول والكل
لان قال وطرفه من قولنا وذكر في **الكتاب**
الاول **النافع** وفيه مسائل **الاول** **النافع**

انه صلى الله عليه وآله والعهد اعداء القدر وظهور
المجربية وهذه **الامر** شرط لا بد من جماع
فما من جهة مع عظيم من العلم **السادس** في
التحقيق بالقرائن **السابع** التواتر وهو خبر يفت
رواية في الكثر مبلغا احيانا العادة نواظم
الكذب وفيه مسائل **كأن** انه يفيد العلم بطلان
خلاف الشبهة وفيه **مسألة** مفيدة عن الوجود لا في المكان
لما انما هو ضروري وجود البلاد الثانية
الماضي في **مسألة** التناوب منه وبقوله

صحة في **الامر** **الثاني** في **الامر**
خلاف العلم ولا حاجة لا ينظر خلافا للاباء
ويجوز التبعي **الامر** في **الامر** **الثاني**
نظر لم يحصل في **الامر** في **الامر** **الثاني**
يقف على العلم باستماع نواظمه وان لا داعي
للم لا الكذب **فما** حاصل بقوله في **الامر**
فلا حاجة لا ينظر **الثاني** **الثاني** صايطه افادة العلم
في **الامر** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني**
خلافه **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني**

فمنه **الحق** لا يتركهم من ذل عياليك
بالسنة من راحة لا يستطون **الاستدلال**
بالشعر ومنه قلتموا لا تستأذوا
ورقم **الاستدلال** لا تستأذوا
قوة **التجيز** فانه اسورة
ما **المنقذ** امبروا **الاستدلال**
اللحم **الحق** **التجيز** **الاستدلال**
لا **الاستدلال** لا **الاستدلال**

فمنه **الحق** لا يتركهم من ذل عياليك
بالسنة من راحة لا يستطون **الاستدلال**
بالشعر ومنه قلتموا لا تستأذوا
ورقم **الاستدلال** لا تستأذوا
قوة **التجيز** فانه اسورة
ما **المنقذ** امبروا **الاستدلال**
اللحم **الحق** **التجيز** **الاستدلال**
لا **الاستدلال** لا **الاستدلال**

[illegible]

في هذا الكتاب من فوائد كثيرة
 في فقهنا منقول من الزمان
 في هذا الكتاب من فوائد كثيرة
 في فقهنا منقول من الزمان
 في هذا الكتاب من فوائد كثيرة
 في فقهنا منقول من الزمان
 في هذا الكتاب من فوائد كثيرة
 في فقهنا منقول من الزمان
 في هذا الكتاب من فوائد كثيرة
 في فقهنا منقول من الزمان

خرج ما عيبا له حاجة لولاه ولا جلا من المرح
قيل لو تناوله لا تمتع باستثناء لكونه
قلنا كمنعوا من الاستغناء عن العبد والجمعة
الحياة بمعلوم ذلك مثل الزانية يوم سلم في الزنا
أمرتنا أقال الناس حقنوا لواله إلا الله لا
مرفق من نعمه لا يشكره إلا الله لا يشكره إلا الله
الثالث الجمع المنكر يقتضي العموم لا يقتضي
العدد والحيات حقة في كل أنواع الدواب
جميع صفاته قلت الباء في ذر الشكر والحمد

لا يستوي بها النار وانما الجنة خيل في الدنيا
روى في نفسه بخلاف لا اقل فانه يعلم ويقتل
في ٨٨ م من قوله لا اقل فانه يعلم ويقتل
أجرو وهو من حيث ظاهريه لا التوابع والحمد
له الواحد والجمع **الفصل الثاني** في النصوص
في **الاول** المشهور في الجمع بين النصوص
في ذلك فليس هو في نسخ ان يكون لا يستوي
في ذلك من النصوص المخرج عنه واستحو
في ذلك من النصوص المخرج عنه واستحو

الإيمان بالله - الإيمان باليوم الآخر

في يوم الاثنين الرابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥

الخاص المتأخرنا سما للعام المتقدم والعام المتأخر
سما للخاص المتقدم عند الخفيف وعند الشدة
العام على الخاص وإن ورد المعاصر
الخاص اجتمعاً وإن كان أحدهما معلوماً والآخر
مطناً قدم المعلوم ثم إذا اقترنا وكان المعلوم
هو الخاص فادخلت في العام عند جاعه وقد تقدم
البحث الرابع في تصحيح الخبر
رواياتنا وأعلى أسناداً أو كان روايته
وإن كان في إسناده أو في الخبر شيء من غيب

ولا فقدان حجج والعالم بالعمدة ولا علم بها ان حج
من عالم وصاحب الولاية فقدان حجج ولا ترجيح
للعلماء ان حجج والمعلوم عدالة بالاختصار ان حج
من الزكي والمزكي بل علم اولاً ولا سند بسيط ان حج
والجائز ان حجج من الطائفة والمشهور بالبرائة ان حج
من غيرهم والمحتمل وقت البلوغ ان حجج في كتابه
روايات النقط ان حجج من راوى المعنى والمعتقد
من غيرهم ان حجج والمذكور ان حجج من المكي لم يكن
بعد الله والوارد عند ظهور الصحيح على غيره والله

انح ودوا لسيا ولى والعصيح اولى من الركب
ولا يروح الفصيح على كاهن ولا يروح الخمار مقدم والركاب
بالمنع الشرعي والعري اولى من اللعنة والخنبة
اولى من الحجاز والركاب من حمار اولى من الدابة
وجده واحد والمعدل اولى من المؤكداولى وبافه
تمدد اولى والناقل اولى من عرجم لا صلح
على المقر وقيل العرس والمتمل على الحفر راح
عند الكرخى على التمثيل على راحة ومستوا
الهائم والمثبت للطلاوة والغباء تقدم على الله

عند الكرخى لموافقة كاهن مستوا عند كاهن
والناقل للحد راح على البنيب والذى عمل به
العلماء راح على الذى عمل به اذا كان بحسب لا بغير
عليه **الفصل الثاني عشر** لا يتبادر
تأبى وفيه مباحث **الاول** لا جنة كد تفراغ
وسع في النظر فيما هو المسال في الطب الشرعي على
وجده لزيادة فيه ولا يصح في حريته صلى الله عليه
وبقال الجبار لما لم يلقاها وما ينظر عن الجوار
لان الجنة اذا ما بقيد الطر وهو صلى الله عليه وآله

مع القرينة وعالمها مجرد اللفظ وعدم محرده لها
في التخصيص والتميز وبمزايا المستويات
ويجوز التبريد عند تارة كادار وهذا
يحصل بعرفتنا لا بجميعه بل بما يتعلق بالحكم
منه وهو حسي بآية التام ومعرفة الاحاد في العقدة
بالاحكام لا بمعنى ان يكون حافظا لذلك بل
عالمها بواقع ما تاتي بطلب منها كآية الخلق
وهذا اصل خبره في علمه كآية اللفظ
بالاحكام وان يكون عالمها بالاجماع لا بالتفصيل

بخالفه وان يكون عالمها بالبراه كآية البراهين
يكون عالمها برباط الحد والبرهان والحق واليقين
والشرف ويعلم الناس والسنج والحوال
رجال فانها عرفت هنا فالحق ان يحصل
لا جهاد لنقص علم دون آخر بل في مسئلة
آخر وانما يقع كاجتهاد في الاحكام الشرعية اذا
عزى بل في حق **الحق الثالث** في تصويب المجتهد
في المسئلة احدا من سدق في كل واقعة
حق وانما يريد ايدى ظاهر الاحكام والحق

كاجتهاد غير ما قوم لان كل واحد من المحمدين
اعتقدن حقا ان ما رآه كان احدهم لا اعتقاد
خطا ان الهوى كما ما رآه اما ان تكون راجحة
اولا واما ما كان يلزم للخطا فتكون مبنية على
القول بغير شرط يربط بالاجماع فذلك الطريق
عن المعارض لبعض العلل اجماعا وان كان له مقابلا
فان كان احد هاتين اجماعا معين الراجح اجماعا وكذا
الحكم اما التحصير والتناقض وعلى التقديرين فالحكم
معين فكان ان كان عندنا **البحت المثلث** في نفس

كاجتهاد المجتهدين اذا اداه اجتهاده لا حكم ثم
نفس اجتهاده وجب الرجوع لا لاجتهاد الكنا
ويجب على المستفتي العمل بما اداه اجتهاده فانما
واذا اتى غير عر كاجتهاد ثم سئل ثانيا عن ذلك
بحذر فله المستوى بالاول ان كان ذلك الاجتهاد
لاول فان كانا سياتين كاجتهاد ثانيا فلا
ازمناف غلبه الظن فان الطريق الذي افضح
بعضه لذلك الحكم **المسألة الخامسة** في جواز العمل
بما ان كان في قلبه من قولنا وعبارة الفقيه

سراورج ولا علم فان استوى اختياره استغناء من شاء
منها وان ترجح احدهما فكل وجه تغير العمل بالوجه
وان ترجح كل واحد منهما على صاحبه بصيغة فلا قوى
لا خذ بقوله كما علم **الحديث السابع** اذا اختلف
المجتهد عما يحكيه عن المجتهد فان كان حكى عن
لم يخبر لا خذ بقوله اذ لا قول للميت فان لا جامع لا
مع خلا فوجبا وينفذ بعد موته فان كان حكى
بمجتهد فاسمعه شافعه قاله قريب جواز العمل به وان
وحدسكوا وكان موثوقا به قاله قريب جواز العمل به

والاولا **الحديث الثامن** العالم
الذى لم يبلغه رتبة لا جهنم ادا وقعت له
واقعة قاله قريب حوار لا استغناء والمجتهد
الذى لم يغفل غلظت حليم قال محمد بن الحسن
يجوز للعالم تقليد ساعلم وقتل مجرما كان
بصر اذا كان بحيث لو اشتغل بالاجتهاد وانا
الوقت وهو حشد لا رما مورا الاجتهاد ولم يأت
فكان ما نوما وانما سوغنا له التقليد مع ضيق
الوقت **الحديث التاسع** يستحق ما قرب

الذي هو في حاله المستحق
ولا يتم حصوله الا فيكون له وجه
لا يتم ولا يجمع التناقض الى انه في حصوله
في وجه التناقض انما هو في وجه التناقض
الحكم بالمقاء على ما كان او لا ولو لا التناقض
انما هو في وجه التناقض انما هو في وجه التناقض
عرف هذا فنحن نعلم ان
ان التناقض هل عليه دليل ان لا يقال في وجه
عليه فاداد وان يعلم بذلك العدم الاصيل في وجه

في وجه وفي التناقض التناقض في وجه
يجوز ان يكون الشيء الواحد ما هو له وجه
في وجه التناقض الوجه عدم اجواز ان يكون ما هو له
يستلزم في وجه التناقض وكذا يستلزم في وجه
وجه والجمع بينهما محال فان شغل الوجهين
ما فيه التناقض وهو معنى عنه وكذا هو التناقض
في وجه التناقض كما هو في وجه التناقض وهو التناقض
العلم والعشرون في ان التناقض في وجه
العلم التناقض في وجه التناقض في وجه التناقض

فرقوا بين الصفتين وبين صبرهما ولعدم قبوله
الوصف بالابن **الثالث** قوله تعالى لا يستوي
استحقاق العار واحدا البتة لا يقتضي ثقي لا استواء
في جميع الامور لا في ثقي لا استواء اعم من ثقي من كل وجه
ومن ثقي من وجه دون وجه ولا دلالة للعام على
الاحسان الرابع حفظا الرسول في مثل قوله تعالى
يا ايها الرسول لا تناول كلمة وفيه استناده
وهو كذا ان زعموا انه مستفاد من هذا اللفظ
خطا فاحسن وان زعموا استفادته من دليل آخر

هو خروج من هذه المسئلة **الخامس** الصفة
المتأولة للذكر ولا تأمل عام فهما ان لم يظهر فيه
علامته لمروا وما ولى للاجماع على عموم جميع
الذكور كذا ما فهمنا ليلك عند قوله عز وجل ادركوا
فهموا في اما ان يعرفه علامته لثمة قدما قدما
ثبت فاستأقن فالله مبتلينا اول المذكور
والله المستوفى والاهم من ذلك ان لا يجمع الصفة
للرسول والامامة لا يتناولونك فلهذا الجمع
الشك في حكاية الحال لا نعم لان قولنا قد لا ن

لا خروا لان اكثر العرش ما مخصوص مع احتياج العباد
بها **البحت الخامس** لا سنا وهو اخرج بعض
لجدة منها بلفظ الا وما يقوم مقامها ويجوز ان يقال
المستثنى منه عادة وهو فيما حقيقته وهو لا سنا
والسنة ومجان وهو لا سنا فغيره وشرط عدم
لاستقراره ونحو ان يكون المستثنى اكثر من واحد واذا
ورد عقيب لا بنا افاذا التقي احاطا واذا ورد عقيب
التقي افاذا لا بنا خلا فاللا حينئذ لنا ان لا يكون
قولنا الدلالة موجبا للثبوت كالحق ولا جازع

على تمام السلام به واذا انعقد لا سنا فان كان
بجزء العطف كان الجمع واجبا لا المستثنى منه وان كان
بجزء فذلك ان كان الثاني اكثر من الاول او مساويا
او لا عادلا لا ولا لفرقه واذا ورد عقيب الجمل
انفق الاخرى وقال الثاني يعود للجميع
وقال السيد المرتضى لا يشتر ان لا ياتي
لما لا يصل فتركنا العمل به في كونه لرفع المحذور
لانه لا يفرق بين الثاني على اصل ولا لا سنا
فثبت له يعود اليه دور المستثنى منه ولا الظاهر

عده متساوية من حيث قبل استيفائها **الباب الثاني**

2 الشرط والصنف والغاية الشرط ما يتوقف عليه
الموتى وله صنفان ان يخص بالمحتمل واذا ارجح
عليه وعلى المتحقق واذا تعقب الجمل مرجع لا الجمع
ويقتل يخص بالآخرى ولا ولي تقديم لفظ
وارجأ بالآخرى **واما** الصنف فان كان عينة
واحدة عادت اليها وان كانت عينية اكثر فان
اخذت بالآخرى عادت اليها معاً ولا فارق
عودها لا يرد **واما** الغاية فهي نهاية الشيء

وصنفه حتى ولا والحكم في جوده
فيلها ان كانت منفصلة متصل فمختل ومزج
الباب السابع في التخصيص بالادلة المنفصلة
او التخصيص بالادق فله نوعان نوع اول
واوتمت من كل شيء **واما** النقل فله اقسام **الاول**
تخصص الكتا بالكتا وهو جازي خلافاً للطاهر
الاولى والمطلقات يتربعن بانفسهن ثلثة فروع قوله
تدور الاحوال جبراً بالنفس **الثاني**
تخصيص بالجنس المتواتر جازي خلافاً لبعض النسخ

ولما ان راعا من مباح اقبل حضور وقت
بالعام فغدا له المحبس على العام على الخاص
الخاص اقرى ذلك وعندنا حصة العام مباح
مع التعارض على بالآخر وان جعل المانع
يتوقف بوجبه لئلا يرد الخاص من لونه منسوخ
ومخصصا بنا **المبحث الثاني** في مظاهر المحصر
وليس كذلك وهو بعد **الاول** السبب
خلاف للنساق في لوجود القفوف للعموم وهو
وخصوم السبب لا يصلح المنع لانه لو منع

عام فغدا له المحبس على العام على الخاص
وغيره ووقت على استماع العام **الاول**
والسبب من مباح العام مباح
في السبب وفيه اختصاص **المبحث الثاني**
مخصص للعموم بذكره عند لوجبه المانع
والعموم ليس بجهة خصوصاً مع معارضة العموم
المبحث الرابع العادة غير محصنة لان يقع وزناً
في مباح العام مباح
المبحث الخامس في مظاهر المحصر

يوم المظالم هو يوم الجمعة وهو يوم
 الخطا المتأول بالرسول ولا من لا يفسد
 اليوم القدر **المتابع** عطف الخاص على العام
 لا يفسد التخصيص بخلاف الحقيقة كقوله
 وأنا لا يفسد يومه فلو كان يومه في غيره
 العطف لا يقتضي الاستدراك عز الوجود **الحق**
الثامن 2 في المطالع على القدر الذي
 المطالع من انما هو المقدم على المطالع على
 وانما هو انما هو السبب على المطالع على

فيما جعل لا بدليل وفيه بعض النافعة
 قد احدث ما يقتضيه نفسه لا يخرج عنه
 انما هو في الشارع او حيث اى رتبة كانت في
 القدر لم يثبت القيد بالانوار في **الفصل**
الثامن 2 في الحمل والبيرة وفيه ما من **البيرة**
 لا في الباز هو الذي يدل على انما هو
 في نفسه الدلالة على المراد والمبين يطلق
 في مستحقها وعلى ما ورد عليه في **الحمل**
 انما هو ما عينه نفسه والقطر لا بعينه وانما هو

بطاويح لا يراعي ما راسه تعاظف بحى
الاول بل يذبح يفرغ معينه لقوله تعالى انها بقران
للمؤمنين لينبأ بهى نعم انه ماسا لهم حوى
ولقوله تعا فاذا قرانا فابع قرانه على
بيانهم ونم لا تراخي والجواب انها دللت على
البيان خروج وقت السجدة وهو يخرج بزاحا ما لا
التاويل **البحت الخامس** يحوزان سيم الملف
العام فرغ غير ان يسمع ما يخصه خلافا لى على
هذا لا يفرق في المحسوس ولا في العقل

1
السامع في العقل ما يدرك على شئ مما قد افهمنا
وفد سمعوا اقلوا المشقة فبرو لم يسمعوها
نعم منه اهل الكتاب لا بعد حين **الفصل**
السادس في لا فعال وقته ببحث **البحت**
الاول مدعيه اننا لا نعصم وروى في
والفر خلافا للفضيلة وعز الكبار خلافا
وعز الصغار خلافا لجماعة من المعتزلة وخطأ
في الاول خلافا للجباه وسجوا للباقيين والجملة
فانعم واجبة في كل زمان وحين بينا ذلك في علم

الفعل المحض لا نقول في حقه لا لأنه قد وقع
وارتقاء له الخلقا دوننا كان سقوط عنه وارتقاء
الفعل متقدما وجب التناهي فان كان نقول
له خاصه كما في محضه عرفت في العموم وازاه فانه
انته خاسمه كان حكم الفعل محضه وارتقاء
وله دل على سقوط حكم الفعل عنه وهذا وان لم يبا
تقدم احدهما ودم القول لانه اقوى دلالة على
الحاشية الرابع المحرر صلوات الله عليه وآله لم يبين
متعبا بل هو عرقيا لا قبل البناء ولا بعدا ولا

استبروا الفخر من اهل البيت والحمد لله
في تقديم ولو كان متعبا بعد البناء ودم
عند سواد رساله **الفصل السابع** في النسخ
وفي ما حاش **الحاشية** في تعريف النسخ عيان عن الفعل
والنحو وقيل لا بطلان وفي عرفت النسخ في
حكم النسخ الخلق المتقدم بحقا من اخصه على
وجه الامارة لنا وانا واختلفوا فقالوا
في النسخ رفع ومعناه ان خطابه تعا تعاقب
عبد الامارة في السبع البقي وفيه ان

لا سفر انما انما اختار هذه الحكم بعون من
اولا انتهى بنائه في ذلك الوقت وحصل لعدم
آخر **الحج** في خوان الله المسكين على ذلك
وخالف فيه ابو مسلم لا صغرها في جماعة اليهود
لنا ان الحكم منوطه بمصالح الخلائق ولا
كون الوجوب مصلحة في وقت ومفسدة في وقت
آخر فلو كلف به دايما لزم كلف بالمفسدة في
رفع في وقت كونه مفسدة وهو المظن والقوله تعالى
ما تمنع غرايه او غشها مات بخير منها او شئ لا

ينسج ومع في شرع اليوم في كسبه في كسبه في كسبه
في لسان موسى مع اما حجة الجمع ما عبد الله على لسان
روح عليه السلام وعبد الله في حكمه واحسان اليهود
بقوله موسى عليه السلام تمسكوا ما كنتم ابا ضويف
لما كذب بطون على الزمان الطويل كقوله تعالى في
الوقت يستخدم العبد ست سنين ثم تعرض عليه
العتق فان الى نعت اذته واستخدم ابد او في
يوضع آخر يستخدم العبد خمس سنين ثم يعقوب في
كل السنة وادب توار اليهود انقطع لان نجت

الكتاب يجوز نسخ الشيء لا بالبركة كصدقة ما
الكتاب ولا ما هو القتل ونسخ التلاوة دون العلم
والعلم وسنهما معا ونسخ الشريعة تعدد في
القول عزت لونها التي سنة ثم يقول عزت التي
لا تفسد عاما ونسخ لا هو المقديان بعد الان
شرطه ونسخ النواتر عزت على ونحوه الواحد
عنه واقع في الدع ونسخ خبر الواحد على ونحوه
ونسخ الكتاب بعد نسخ النواتر بالان في ذلك
كالقيل والحد ونسخ النواتر بالان في ذلك

في نسخها والكتاب في اما نسخ في نسخها
في نسخة دونها الرسول في نسخة في نسخة
في نسخة دونها في نسخة في نسخة في نسخة
القابض ان زيادة مستقلة على العبادات
في العبادات وزيادة في نسخة عند المفسر
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

تزلزل عند وهو علم عقلي مستدل البراهين
لا اعطى بالمدى لا شعاع في معنى المراد والثاني
اما زيادة راحة على راحة على الصبح الثاني
وجوب التمسك بغير راحة في راحة في راحة
لا يكون كغيره لان النسخ لا يرد على لا فعال ولا لوجوبها
ولا اجتنابا لهما لانها كانتا مجزئتين ولا لانه مجزئ
لوجوب الثاني فوجوب الثالث انما يرفع في راحة
ونفي وجوبه اعطى قايما انقصان به في راحة
انه ليس بوجه العداوة لان المقتضى المجزئيات ووجوبها

وهو الاستغنى خروج كقوله وكذا في راحة في راحة
مع مجزئ والشرط **الفصل الثاني** في احوال
بشيء مباحث **المبحث الاول** في احوال الله عز وجل
له عليه وآله **المبحث الثاني** في احوال الله عز وجل
لا يكون راحة وهو سيد راحة فالحجة في قوله وما الملائكة
فله في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة
في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة
في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة
في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة في راحة

الرضى ولو قال بعد الصلابة فواو لم يجر
 مخالفا لم يجر طاء واجماع اصل المدة ليس
 بعد الموصلة خلافا لما لك واما اجماع الفاء
 فلا حجة لقوله تعالى انما يريد الله ليهب علم التور
 اصل البيت ويظهر من تقديره ان قوله تعالى
 انما اريد انكم التعلين ما ان علمكم به ان يقولوا
 الله وعترته **الباب الرابع** لا يجوز طاء
 ولا واو في المخطا على الا زواجر
 المصاحف في جميع الحروف لانها لا

قدور خطأ فلو كان قول كل العالم خطأ لزم اجماع
 به في الخطا ولا يحسن بتول الفاء في
 ياء ولا المصاحف في مساق العفة ولا في
 لا في قوله تعالى انما يريد الله ليهب علم التور
 ولانهم في العوام حبالا لتعليم من لا
 لا صواب في حكمهم اذا كان متكنا ولا جنتا وفيها
 وان لم يكن خافا لهما واجماع عن الصلابة حجة
 في قوله تعالى لا يجوز طاء ولا واو في
 المصاحف في جميع الحروف لانها لا

لاستلزام تغطية الكائنات **الفصل الثاني**
في بيان ما هو مباحث **الاول** ما هو الخبر
بالضرورة فان عرض الشبهة تمس بما يحمل العبارة
والكذب فلا يخلو اعنيهما وهما اما ان يكون
يكون متبذرا او يكون كذبا وكذا في الامران
الاول سبعة المتواتر وما علم وجوده
اما الضرورة او الاستدلال وخبر الله وخبر
رسوله وخبر الامام عندنا وخبر كل ائمة الخيرة
المعتمد بالقرآن **وقد** الثاني في الخبر الذي

خبره وهو ما علم بالضرورة او الاستدلال
والثالث خبر الامام **الخبر الثاني** اذ
العلم العالم الخوار خبر المتواتر في العلم
الذي رى خلافا للسيد المرتضى حيث توقف
وله الحسين حيث قال انه نظري في خبره
الحوادث العظام كوجود محمد صلى الله عليه
وبعد البلاء ان الخبر لا يقتضي العلم بالكلية
انظم الخبر وغيره من الاوليات وهو اصل الخبر
في الاستدلال واليقين **الخبر الثالث**

بني فقهوا في الدين وابتدروا قومه اذ ارجعوا
لهم عذرهم وواو جيل العذر يا حبا اعد لا
قوله لم يردوا وورد ابو الحسن اعترافا واما
على قول الفتوى لا الخبر وانما قوله ان
فاسق بنا فبينة انما هي اشارة عند الخبر
الناس سوف اذا اخبروا الله انهم لم يفعلوا
وهو الله او الرد فكون العدل اسوما غير
وهو ما ارسنوت فليس هو ما ارسنوت
واجبنا ان حجة واحد مبرر في الدلالة

مع شفا العلم والصا فان جسر وادعوا
فكون واجبا وانما جيل العذر يا حبا اعد لا
وبكر عليهم في الساعات **الخبر الثاني** في
وبكر ط ك ل الراوي ما عا وادعوا على اضاف
القبيل رواية الصبي فان لم يكن مبررا لم يحصل
فقد تولى وان كان غيرنا علم فحق المخرج مع الكاذب
فلا يتبع منه في قبيل روايته لو كان صحيحا او فنت
فلا تناوشت كذا لا استل روايته
سواء كان من جيل العذر او لا فاسق

والعاسق مردود الرواية والتبليغ
 لا يقدفلا تقبل رواية المجهول حاله خلافا لآلة
 لان عدم التسوق شرط في الرواية وهو مجهول الحال
 انما لا يستلزم للجمل المشروط **الباب السابع**
 فيما عدا شرط وبقولنا ان الصحيح ان الرواية
 اذا كان عدل لا قبلات روايته سواء قصد طاعة
 لان من غير السامية ترجعوا الى اخبار العدل والحق
 واحد ولا لادلة تتناول له ولا شرط كون الراي
 فقيها منزهة فالالا حفيضة فما خالف الفياسر لما افقه

اي لا يقبل رواية المجهول حاله خلافا لآلة
 لان عدم التسوق شرط في الرواية وهو مجهول الحال
 انما لا يستلزم للجمل المشروط **الباب السابع**
 فيما عدا شرط وبقولنا ان الصحيح ان الرواية
 اذا كان عدل لا قبلات روايته سواء قصد طاعة
 لان من غير السامية ترجعوا الى اخبار العدل والحق
 واحد ولا لادلة تتناول له ولا شرط كون الراي
 فقيها منزهة فالالا حفيضة فما خالف الفياسر لما افقه

الحاكم في رواية المجهول حاله خلافا لآلة

المراد اثبات الشبهة المذكورة

بريقه وحسنه في العبد على الترك ولاز حمله على
بين محسن ومم العبد فاختاره امرأه وهو لم يكن مروجاً فأيضا

بإستعماله في الوجوب والندب والأصل عدم
الاشتراك والجزاء فلكون حقيقة في العذر

واجوابان الجاز يصار إليه للدليل وقديما

مقدمة في بيان الوجوب والندب

لأنه لا يوجب وجوباً ولا ندباً

الاستحباب في النكاحات أي لإحكام في النكاح

لأنه لا يوجب

المراد

لأنه لا يوجب أو في حرفة التاكيد وكذا لو كان النكاح

مرفاع العطف لا حقال كون النكاح لتعرف الطبيعة

التي تعرفت للوجود مع

المراد في بيان الوجوب والندب

لأنه لا يوجب وجوباً ولا ندباً

الاستحباب في النكاحات أي لإحكام في النكاح

لأنه لا يوجب وجوباً ولا ندباً

الاستحباب في النكاحات أي لإحكام في النكاح

لأنه لا يوجب وجوباً ولا ندباً

فه بمعنى انه لا يجب الجميع ولا يجوز كما خلاه الجميع
فانما فعل كان راجعا بالاجمال لانه لا يستلزم
ان يكون السبب سببا في جميع
بين الامور في قولنا ان الله تعالى
انما شئت فافعل ظاهر انه لا يمتنع ذلك وجوب
الجميع ولا يعصى من وانه لا يجب واحد بعينه
انه تعالى لا ارادة تعالى يعلم الاشياء على ما هي عليه
والله اعلم بالصواب

في قوله تعالى ولا يجوز كما خلاه الجميع
فانما فعل كان راجعا بالاجمال لانه لا يستلزم
ان يكون السبب سببا في جميع
بين الامور في قولنا ان الله تعالى
انما شئت فافعل ظاهر انه لا يمتنع ذلك وجوب
الجميع ولا يعصى من وانه لا يجب واحد بعينه
انه تعالى لا ارادة تعالى يعلم الاشياء على ما هي عليه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاسماء والصفات
التي هي في حق الله تعالى
والتي هي في حق الرسل
والتي هي في حق الانبياء
والتي هي في حق الصالحين

في هذا الكتاب هو الكتاب الذي فيه

الاسماء والصفات

التي هي في حق الله تعالى

والتي هي في حق الرسل

والتي هي في حق الانبياء

والتي هي في حق الصالحين

والتي هي في حق السالكين

والتي هي في حق المشايخ

والتي هي في حق الحكماء

والتي هي في حق السادة

والتي هي في حق الابرار

والتي هي في حق النجار

هذا هو الكتاب الذي فيه

الاسماء والصفات

التي هي في حق الله تعالى

والتي هي في حق الرسل

والتي هي في حق الانبياء

والتي هي في حق الصالحين

والتي هي في حق السالكين

والتي هي في حق المشايخ

والتي هي في حق الحكماء

والتي هي في حق السادة

والتي هي في حق الابرار

والتي هي في حق النجار

والتي هي في حق السادة

لا ومن فصل في ذلك الحق ثانيا وهو راجع
ما تقدم وكذا قوله ثانيا فلا صفة واصلا
لكون ذلك دفعه على قول الجميع ولا قوله
تحت الحق فلا ولا من جهة الحق كقولنا
فاما ما لا يخفى او بعده من الامور لا يشانه
منه مع وكذا الثالث لا يفرق عنه ونحو
المنع من وجه القدر في الحسن صدور ما
مع لعدم الامور ما يماثل على القول
المزاد بالوجهين العناب عليه السلام

هذا هو الوجه
في قوله ثانيا
فلا صفة واصلا
لكون ذلك دفعه
على قول الجميع
ولا قوله تحت
الحق فلا ولا من
جهة الحق كقولنا

واما ان يكون ذلك في قوله
لا من جهة الحق كقولنا
فلا صفة واصلا
لكون ذلك دفعه
على قول الجميع
ولا قوله تحت
الحق فلا ولا من
جهة الحق كقولنا
فاما ما لا يخفى
او بعده من الامور
لا يشانه منه مع
وكذا الثالث لا
يفرق عنه ونحو
المنع من وجه
القدر في الحسن
صدور ما مع
عدم الامور ما
يماثل على القول
المزاد بالوجهين
العناب عليه السلام

هذا هو الوجه
في قوله ثانيا
فلا صفة واصلا
لكون ذلك دفعه
على قول الجميع
ولا قوله تحت
الحق فلا ولا من
جهة الحق كقولنا

هذا هو الوجه
في قوله ثانيا
فلا صفة واصلا
لكون ذلك دفعه
على قول الجميع
ولا قوله تحت
الحق فلا ولا من
جهة الحق كقولنا

الاول في ان الله عز وجل

قد علم ان الامر ينتهي اليه فاداه

حلقا ولم يفعل في امره شيئا الا بالامر

فخرج عن الحكمة في اقدم عرشه لوقت دون

آخر وان كان مهيأ لوقت من بعد فافق

في وقت من وقت من بعد فافق

الوقت لم يقرر الامر في ولايات فلا يد

على من بيان اعد في ابد ولا امرنا

الامر في اخره لا يستند

في امره في امره في امره

في امره في امره في امره

في امره في امره في امره

في امره في امره في امره

في امره في امره في امره

في امره في امره في امره

في امره في امره في امره

في امره في امره في امره

في امره في امره في امره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته العجيبة التي لا يحيط بها
القلوب البسيطة ولا تبلغها
الحواس الضعيفة

والجنان وتلقى ضرب من ضرب
المرزوقا وفرقة بين
المنطق والعلل
في شئ من شئ

ولا تعدد والعام يدل على
الشيء اشتباها وقده لها

ومخرج من ضيق الفناء
فاز استعمل في العالم

الحق الجليل والمنهية والخير
والنظر فيما ينبغي

للاذهن **البحث الثاني** في
الحكمة العامة صيغة

في كل من كان له حظ في
العلم والفضل

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته العجيبة التي لا يحيط بها
القلوب البسيطة ولا تبلغها
الحواس الضعيفة

والجنان وتلقى ضرب من ضرب
المرزوقا وفرقة بين
المنطق والعلل

في شئ من شئ
ولا تعدد والعام يدل على
الشيء اشتباها وقده لها

ومخرج من ضيق الفناء
فاز استعمل في العالم

الحق الجليل والمنهية والخير
والنظر فيما ينبغي

للاذهن **البحث الثاني** في
الحكمة العامة صيغة

في كل من كان له حظ في
العلم والفضل

والجنان وتلقى ضرب من ضرب
المرزوقا وفرقة بين
المنطق والعلل

في شئ من شئ
ولا تعدد والعام يدل على
الشيء اشتباها وقده لها

ومخرج من ضيق الفناء
فاز استعمل في العالم

المراد وغيره بخلاف الجواز **أما** نشر التخصيص

مخرج ضل **العلم** **سبل** **العلم**

عنه من يتابع اليها في الراوية

غير ترتيب حطه الا في الراوية

انظر اللغويون والفقهاء في الراوية

على ان الواو لجمع المثلث غير ترتيب ولو زوده

مثل تقاثل زيد وعمر وصدق قام زيد وعمر

فقد اربح عمر وعمر وصدق قام زيد وعمر

فقد اربح عمر وعمر وصدق قام زيد وعمر

منه من يتابع اليها في الراوية

غير ترتيب حطه الا في الراوية

انظر اللغويون والفقهاء في الراوية

على ان الواو لجمع المثلث غير ترتيب ولو زوده

مثل تقاثل زيد وعمر وصدق قام زيد وعمر

فقد اربح عمر وعمر وصدق قام زيد وعمر

فقد اربح عمر وعمر وصدق قام زيد وعمر

فقد اربح عمر وعمر وصدق قام زيد وعمر

فقد اربح عمر وعمر وصدق قام زيد وعمر

وعرف العلم بالاحكام الشرعية المفسدة
على اعتبارها بحيث لا يعلم لو لم يكن ضروري
فخرج العلم بالذوات والاحكام العقلية ولو
كان جماعا ونحوها خدجعة وعلم المقلد ولا ضرورة
الضرورة كالسائق والزكوة وظنية الطريقة
علمية الحكم وليس المراد العلم بالجميع فذلك لا ينفرد
قرينة منه وانما قد اسم المعنى بقيد اخصا
بالمضاف اليه فاصول الفقه العلم بجميع طرق الفقه
على وجهين وكيفية الاستدلال بها وكيفية

المستند

بسم الله الرحمن الرحيم

وسمه باعتبار العلمية كعلم بالقوانين الشرعية
الغريبة ومعرفة واجبة على الفقيه
العلم بالاحكام الواجب كذا كذا عليه ومنه
بعد علم الكلام والفقه والنحو والصرف وعلم
الحكماء امدن في التمهيد في السعادة والسوء
تأطوا بباد به صدق من الكلام والتمهيد
والنحو والتصور من كلامهم ومومن وطرف
الفقه في الرجال وسائر المطالبات المتقدمة
والرجال ما انفرد معرفة العلم في الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم

فَوَيْسُ الْكَلَامِ وَالسَّمْعُ مَا وَفَّقَ مَا ذَكَرَ فِي تَعْلِيلِهِ
وَمِنْ الْمُرَادِ مَا كُنَّا مَعْنِيهِ

ان احبوا و اعظموا و ما في ذلك
 من اجل انهم اخرجوا من
 في حوزة الله و ما في ذلك
 من اجل انهم اخرجوا من
 في حوزة الله و ما في ذلك

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بوقت الكلف على وجه المطاوعة وانما هو
 الفعل الاجرة اذا استوفى عمله وعمل
 جازا بالانتماء له في وجه واجبه كالعبادة فلا
 وجه له في الواجب انما في وجهه في الواجب
 انما هو في وجهه المضي والوسع في قضاء
 وان فعله انما في وجهه لوقوع الاول في ان
 سمي اداة وقد يصح المضاف في الخواص عن
 الرقنا انما يفعل على ظنه ان لم يفعل فان

٢٢

ويعلم بالعلماء والفقهاء
 فخرج والفقهاء البصريين دل الإقناع أيضا
 وأكثروا لعدم التيسر أو التيسر على غيره
 رعا وعقلا وأما الآخرون وانفقوا على
 جوب الفتوى والسمادة وما هو الرتبة
 شأوه **الأول** أنه تعاوينا الحذر بالذات
 بالفتح والقدرة والانتذار الحذر المحرف والذوق
 أنه فالطائفة واحد وأشار في العمل للذكر
 ما تعذر في على كإيجاب المشايخ في النوع

فبين كانوا السوء فلما علمت تميز
في القوم بغير الجهد في البروابة منع بها الجهد
ويزيد في العلم والبرور من قبل الله وحده
عن الصوف **السلامة** لولا العدل لا علل لرس
لان ما كانا لا يكون بالوعد والالتزام بالقوة
ادبكم واسمعوا فبقنوا **السلامة** المتدبر على
والشهادة **في** ليقضيان شرعا حاصرا والرواية
فلما يرد باصل الفتوى **في** لوجان الجاهلية
كانيا وكما اعتقاد بالظن **فلما** بالجامع **في**

مع المصاحفة والظن ليس باليسر على من يخذ
فلما منقوص الفتوى اوفد وركب **الله**
السلامة في ابط العمل به وهو املا الحبراء
الحبر عنه اجزاء الاول شرفه بصلاته
ويحسر **السلامة** في غير الله والحمد لله
فصل بعد كما قد ايدى بعض اعطاء الله من رحمته
السلامة **في** منحة من الله يوم يفر
بلغ وادى قبل قاتل على الشهادة ولا جاع على
الحق والصينان مجالس الحديث **الثانية** كونه

ابو حنيفة فقه الراوى ايزخالف القياس ورد
لن العبد له نكاح طلق النكاح في كفى واما الثالث
فان لا يخالفه المالح لا يقبل النكاح ولا يفرقه
القياس مالم يكن قطعه المندم لم تقدم له مقدمة
والا كرها الراوى واما الثالث في مسائل
الافعال الناطقة القضا سبيع درجتها اولها حذر
وثانها فاك الرسول لا حتمال التوسط **والثالث** امره
اعتقاد ما ليس بامرا او العموم والخصوص والدوام
واللا دوام **والرابع** امره وهو حجة عند الشافعى

طافع امره اذا قاله فهم منه امره ولا يفرقه بين الشر
والخامس ما بين السنة **وسادس** ما بين الراوى والراوى
الوسط **والسابع** ما بين الراوى والراوى
الشيخ ان يروى اذا سمع عن الشيخ او فرائده ويقول له
هل سمعت قال نعم او سكت وطق اجابة عند المحقق
او كتب الشيخ او قال سمعت ما في هذا الكتاب او يخبر له
الثالث لا يقبل الراوى خلافا لابي حنيفة وما كره
لن العبد له لا مالم تعلم فلا يقبل قبل الرواية
تدبر قلت وقد يروى عن غير العدل **فصل** السناد

لا الرسول يقتضى الصدق قلنا بل السماع
فيل الصحابة اسلموا وقبلت قلنا الطائفة
فرم **الكتاب** المرسل اذا انا اكر بقول الله
فتوكل اهل العلم **الكتاب** ان رسلهم اسندوا
ازا اهل العلم على المصنف **الكتاب** يجوز
بالمعنى لا يقال في سيرة **الكتاب** ان الترخيد بالناس
سيرة والاصرية اولى فيل يورد في الاصل
قلنا اذا تطابق لم يكن ذلك **الكتاب** سدا
احد الرواة ونورد المجلس فثبت الرواية وكذا

وكان الذي هو **الكتاب** غير من ولم يعبر اعرا
بما فان لم يجر ذلك لم يقبل وان غير اعرا
مثل اربعين شاة شاة او شاة شاة
الترجيح فان زاد مرة وحذف اخرى فالاعتبار
الكتاب الثالث في اجماع وموافقة
اهل الحل والعقد عناية محمد صلى الله عليه وآله
امر **الكتاب** في ذلك ابواب **الكتاب** في
ان لا يجوز في مسائل **الكتاب** في
اجماع الناس في وقت واحد على ما كرك واحد

واجب ما ارادوا في مختلفه ثم قبل بعد
التوفيق عليه لا تشارهم وجوان سخا و امد و خلد
نوراني رحى عبد قبل الفري لا خرو واجب بانه
لا تفرقة انما الله و انهم لا اوصو به قبلين
الثاني انه حجة خلاه في النظام والسبعة والخارج
النسأ و حمان الاول انه تعا جمع يرشاد الرسول
واساع غير سبال المومنين في الوعد حبس قبل
ينافي الرسول كانه فلم يرد محرمه في حجة سبال
اذ لا يخرج عن هذا **فصل** في رتبة البعده في العلم

بما هو واحد كالعادة في الفقه قبل الفقه في
الطوف عليه شرط في العلو فلتا و ربح
فانه فان الهدى دليل التوحيد والبنوة في
وبت محرم جميع كما انما غير فلتا البتة في
فصل السبل دليل رباح فلتا في العلم في
فصل في كالتابع رايانا فلتا التوك غير سبال
في واجب باعهم في فلتا البياح فلتا في
في فلتا البعده في فلتا البياح فلتا في
فصل في البعده في فلتا البياح فلتا في

العمل والعمل في العمل
فالياسه تعاوتنا جعلنا انما
فهم فمعتهم غير الخطا ولا وفاء ليس
بذلك فذلك فضل الله على العبد والوسط
فضل الله على فضل العبد فضل الله في قوله
السمادة فذلك لا مزية لهم فان الله تعالى
والتيعة غير لو عليه الشما له على قوله كما في المعصية
الثالثة قال ما الذي ارجع اهل الله في الجنة
على العلم ان الله في السمعي خشيته وحرمة عيبه

في تسعة مائة العتق وتبعه لقوله تعالى يا ايها الذين
يدينون علم الرجب انما العتق وهم على وفاء وبنينا
انما ترون لفهم كمال فقال هو لا اذ هو في
بقوله انما انا انا فكم ما انتم تعلمتم لم تصالوا الكتاب
دعوتكم في **الثانية** قال العاصي انما
مع الخلفاء اربعة حجة وفي ارجاع الشجر
قوله افقدوا بالذين من بعدكم ابي برون **الثانية**
سنة في ارجاع لما لم توقع على حدوث العام
بعض الصانع لا حاشية **الثانية**

انه لا يثبت للعموم ولا الصدق التساوي على
المتباينين لصدوقهما في سلب اعتبارهما
عنهما وقيل النع ولا لم يعد ومطابقة اذا الميزان
مختلفة وكأقرب البناء في ذلك على العرف ومنها
الخطاب المصدّر المزمع عليه كالمثل ما ايها
الشيء ليس للعموم كابدليل خارجي لانه موضوع
للتأخر لغة ولان اجرائح الغير ليس تخصيصا
ابن حنبل وامر بالمعاشرة الكذالة على امر العوام
بصدور امر الاخير في الجواب اذا عرف ارادة امر

الجمع

الجميع صحيح ذلك قينا للعرفه وربما النقطة التي
لخطاب الذكر مع شموله الى ان يثبت لو اورد ولا
يتناول اطلاقه الا يثبت نحو الباس وفعلا
وقيل بالدخول لنا ان الجمع تكثيرا لو اورد هو
التدكير اجتهاد بان نفعا هل الدقة على تغليب
التدكير لو اجتمعوا والجواب ليس محل النزاع ^{منها}
^{لانه لا يثبت له} ^{لانه لا يثبت له} ^{لانه لا يثبت له}
لابا انما بعض الامور الصالحة للاختيار مع مثل
وقت عليكم الميتة ووجه الانتفاعات متعددة

لانه لا يثبت له

وانما يشاء ولا يخرجهم بالاجماع فانه
 بالعرفان مخرجهم على العلم بفتح خطاب المعلوم
 ومنها قول الصحابي نهى النبي عليه السلام عن الكفر
 لا يفند العموم لان الجحيم في المحكي وكذا قوله
 وقضى عليه السلام ما كساه من البهائم ولذا سمى
 يقول قضيت بالشفقة للحجاز لاحتمال حكاية
 عن خراسان وخراسان وخراسان وخراسان
 يجمع بين الصلوات في السفر لان لفظة كان يرد
 على تقدم الفعل اما دواءه فلا وتنبه لعموم

به التعارف مخرجنا كان فلا يصح بالليل
 بالصلوة سلم بعد الشرح لا يصح بالليل
 على الجديته الشفقتين كاحمر وكبيرين لان الشرح
 يحمل على معانيه وقوله صلى النبي صلى الله عليه
 وسلم في الكعبة لا يستدل به على جواز الفرض لان ذلك
 السورة وحده فان ذلك فرضا لم يكن تقاضا

في السنة الاولى من الهجرة
 في السنة الاولى من الهجرة

فبذل على الحرم ومنها المصنف من العموم
 نفسه والقول قال الله عز وجل
 البقرة والمطافعة كانا عموم ملحوظا العلم لم يرد
 ولما راع لفظ الفصل الثاني في المتن
 ما في المتن من العام والخاص
 ما في المتن من العام والخاص

وغير باحث **باب** القريب يص اخراج بعضنا

بنا والاشقة **وقد** المرتضى اخراج بعضنا

ان تناووا وهم جنس الشيخ **لا** محرم

كذلك ان وقد بعد ما فانا اخراجنا

بعض في المنزلة والشيخ قد كرمه عن وفهم

فلا تناووا والسه ط والفا والسف وعمره

واما فقال **ل** هذا **ل** هذا **ل** هذا

بما نعلم الموافقة كقتل الواو اذا اراد ويكره

امانة الحامد **ل** هذا **ل** هذا **ل** هذا

بما نعلم الموافقة كقتل الواو اذا اراد ويكره

بالبذير وغيره القريب من معنى انتهى **باب** الرمز

الان قد استنبأكم والحق انكم قد استنبأكم

انما وانما **ل** هذا **ل** هذا **ل** هذا

كل ارمان وقد اكل واحد او ثلثه **ل** هذا **ل** هذا

بما نعلم الموافقة كقتل الواو اذا اراد ويكره

بما نعلم الموافقة كقتل الواو اذا اراد ويكره

بما نعلم الموافقة كقتل الواو اذا اراد ويكره

بما نعلم الموافقة كقتل الواو اذا اراد ويكره

بما نعلم الموافقة كقتل الواو اذا اراد ويكره

بما نعلم الموافقة كقتل الواو اذا اراد ويكره

بنی الا...

و...

او...

ال...

و...

و...

فیه...

و...

فل...

و...

و...

ماول والتركيب النص والظاهر هو المحكم ومن

المعمل والماول هو السابغ الخامس الاسم

على الذات فهو اسم العبر والافعال تنق ولا بد من

مراعاة بن اللفظ وتناس في المعنى والتركيب ولا

يشترط بقاء المعنى في صدق البحث الثالث في

ذهب قوم لا امتناعه وهو خطأ لا مكانة في الحكمة

ووجوده في اللغة نعم هو على خلاف الاصل والاصل

التفاهم حاله التي طلب حرفون التسمية والسبب

هو لا يتبين انما هو في اللفظ لا في المعنى

اللفظ وبعدها الحقيقة في كلام المعين والاول

الابحار استعمال اللفظ المشترك في كلام المعين

الا على سبيل المجاز لا في غير موضوع للمجموع حيث

ان مجموع البحث الرابع في الحقيقة والمجاز

الحقيقة استعمال اللفظ في مجموع اللفظ

الاول مع بدال الخطيب والمحيط في اللفظ

ما وضع له في اصل تلك الواضحة للغة في الحقيقة

فونو عريفه وشرعه والخبر ان الرغبة مجاز

فوى والاخر في القرآن عز وكره عرسا واعلم

ان العقل على حاية فلا يصل ولا لما حصل التناقض
الخطا في الجواب في بعض وتنويعه على الوجه
بمعرفة الوضع الذي هو موضوعه بالذات لا بكونه
على اول خاصته ولذلك الجواز على خلاف لا يمكن
العمل على الحقيقة ما لم يدل دليل على الجواب اراد تعالى
المراد من اذا وضع اللفظ للمعنى في اللفظ على
وانما انتم ذلك باداة المعنى الموضوع له على
على المعنى ولا الجواز لو ساد المعنى في
التفاهة عند ذلك طرفة عين او فاحش

واقع في القرآن والسنة وهو قد يكون بالزمان والمكان
والمفصل ويعب لم يورد اللفظ حقيقة في
عبد اللطيف ومبادره المعنى لا ان معنى
استفاد من القرينة فيها فبذلك في الجواز
ومعلقة ما يستعمل بعلقة عليه وف ذلك استعمل
الجواز في الحقيقة فبذلك في الجواز
حقيقة في الجواز في الجواز في الجواز
في الجواز في الجواز في الجواز
في الجواز في الجواز في الجواز

الفصل الثاني في الأحكام وقد ساحت

الفعل إما أن يكون على صفة لأجلها يستحق العلم

وهو البقيح أو لا وهو الحسن والبقيح حرام ويقال

مختطور والحسن إما أن يديم تاركه شرعاً وهو الواجب

وبسبب هذه الفرض أو لا ^{فإن كان فعليه} في

الشرع فهو المستحب والمندوب والنطوع والسنة

وإن كان مباحاً فهو المكروه وإرتساقاً

وحلالاً وطلوباً والاحكام هذه الخمسة لا غير

الحكم قد يكون مخصصاً وهو العبادات وما لا

الشرع وفي المعاملة ما يترتب عليه أثر وقد

يؤثر فاستدوا وهو ما يبايناً وبينه شرعاً

المالك الأجزاء في العنان ما سقط الأمر

والأدما فعل في وقت والاعادة ما فعل ثانياً

^{الخلع} وفي الأول القضاة هو فعل الثاني في

في المحدود الرابع الحكم بالحسن والبقيح

لأن ضرراً بالحسن الصدق النافع وفي الكذب

الضار ونظراً بالحسن الصدق الضار وفي

الكذب النافع ومنعت الحسن ضرورة شديداً

وقبح صوم يوم العيد لا تعلم بالضرورة حرمة
وقبح الكذب مع قبا وبما 2 النافع والضرر
الضاد والكاذب 2 مدعى البتة وللوثوق
تعاون مرجع ذلك شرعا ابطال هذه الاحكام
ولم يذبل لان الشريعة 2 الحاشا من شكر النعم
واجب عقلا والضرورة قاضية به السادس
الاشياء قبل فزود الشرع على الاباحة لانها
خالية عما اذا المفسد ولا ضرر على المالك في شئ
فكانت مباحة 2 الفصل الثالث 2 الاوامر

والنواهي وقد ساحت **الاول** امر هو
المتطاول على طلب الفعل على وجه الاستعانة وهو
حقيقة 2 القول ومجاز 2 الفعل ولا يلزم اشتراك
والطلب هو ارادة المأمور به والامر اسم
للصفة الدالة على الترجيح النفس الترجيح لا يتم
فالامر من الضرب ودلالة الصيغة على
الطلب لا توقف على ارادة لانها موهومة له
كغيرها من الاوامر خلافا للجائين 2 **الامر الثاني**
2 ان صيغة الامر للوجوب ذهب لا كذا لا احسنه

ولم يعتبر من العلم حتى لا يثبت انه نفسا بغير وجوده
العلم كذا الحكم قال ما ليس بمناسب فتوى
الافعال فليس يمنع **السادس** الدوران
ان يكون الحكيم محمداً وينعدم بعدمه وهو مفيد
طناً وفساداً واصل لا قطعاً ولا طناً
ان الحوادث له علم وغير المدار ليس به لان وجد
قبله ليس به للتحلف واما الاصل عدمه وانه
علمه بغير المدارات مع التخلّف في شيء من الصور
نح عدمه عليه حينئذ انما هذا الدوران في العلم

علمه بالدار فيلزم عليه هذه المبادي اولاً
فلزم عدم علمه تلك المبادئ السام عن
فالاول ثابت فاستقى التاك وعوضه
ان المدلول قد لا يثبت لعارض في العلم بالدار
والعكس لم يعتبر **فالتاك** يكون للمجموع ما ليس له
السابع القسم الحاضر كقولنا والله لا يجازي
ولا يعمل او يعمل بالمكان او الصغر او غيره
بغيره سوى ان شاء الله والاربع لا يجمع والتاك
لقوله بالعلم التاك اعني بنفسها او السبع عشر

مثل ان يقول له قل له حرة الرب انا الظلم الاكبر
او القوت فان قيل لا غلة لهما او العلة غيرهما
ما ان الغالب على ما يحكم لعلهما ولا يصل عدم
الناظر الظرد وهو ان يشه مع الحكم فيما عدا ذلك
فيه فثبت فيه الحاق الفرد بالاعم لا غلب وقد قيل
يلقى مقارنة في صورة وهو ضعيف **الثاني**
تنفيع الناطقان منى الغا الفاروق قد ينال العلم
المشرك او المنزوات كما يطهف كراوك ولا ينبغي ان
يقال محل الحكم اما بترك او من لا يصل لانه لم يمت

بثبوت المحل بثبوت الحكم **الثاني** قيل لا دليل على عدم
علمه فهو علم قلنا لا دليل عليه فليس علمه فيل
لو كان علمه لانا القاسر بالامور به قلنا امور دور
الطريق الثاني في ما سطر المدونة
الاول المقصود هو ما يداه الوصف بدون الحكم
مثل ان يقول حريم من يعرف اول صورة عارية
فما يصح من العلم في قوله بفتح وفيه
نظرون في المنصوصه وقيل حلت مانع وهو النجاسة
باسا على التخصيص والجامع جمع الدليلين لان

تعديل الواسع بالشيء الذي لا يترى والحد المحيى به
تعديل الواسع بالنوع بغيره وذكر جائز في النصوص
كالأب واللعان والقتل والردة لانه المستنبط
لا يترى شيئا من الشرع بل هو في نفسه فذكر آخره من الجبر
الغائب الكسر وهو نوع من تأثر أحد الجوزين ونقص
كما في كونه بهم صلوة الخوف صلوا يجب ادائها في
ادائها قبل حضور الصلاة ملحق لان الحجة لذلك
في معنى عدم عبادة وهو منصوص به في الجاهل والراي
الغائب وهو ان لا يترى في الوجود والاعتناء

يا صله وهو ما لا يترى من جهة من جهة القول المسمى ركن
من الوضوء فلا يترى في الوجود ما يترى عليه من جهة
ركن منه فلا يترى بالربع كالتوجه او صمما كقولهم في
الغائب عقد معاوضة فيصح كالنكاح فيقول فلا
يبس فيه حاد المجلس ومنه ان السأوان كقولهم
المكس مالك مكلف فتع طلاقه كالحجاء فتع
فتسوي بين اقران وايقاعه او اثبات مذمة المعز
تقولهم لا عتاق لبس مخصوص ولا يكون بحجوة
فرقة كالوقوف بعرفة فتقول فلا يشترط الصوم

فنه قبل الشافعيان لا يجتمعان قلت الثالث
حصل في الفرع لفرض اجتماع **تتبع** القلب
معادونه لا ان عليه امارضه واسلمها يكون
مخاير المذهب المذكور واسلمه **الشافعي** القول بالثبوت
وهو تسليم مقتضى قول السندك مع نقاء الخلافة
سأله في النفي ان يقول التفاوت في الوسيلة لا يمنع
القصاص فتقول سلم لكن لم يمنع غيره ثم لو بنا ان
الموجب قائم ولا مانع غيره لم يكن ما ذكرنا تمام الدليل
وفي البتة قولهم الخيل سابق عليه فيجب الزكوة

والا لم فتقول مسلم في زكوة الخان **الشافعي**
الفرد هو جعل يعنى لا يصل عليه او الفرع ما يغا
والاول **ب** بوتر حيث لم يجر التعليل بعدين وكذا
عند جعل النقص مع المانع فارجح **الشافعي**
الثالث في اقسام العلة على الحكم اما محله او
جزؤه او خارج عنه عقلي حقيقي او اضافي او
سلبى او شرعي او لغوي متعددة او فاصدة
التقدير اما بسيطة او مركبة **فيل** لا يعمل
الحل لا ان المال لا يعمل **قلت** لان لم مع هذا

المشائية التعليق بالمانع لا يتوقف على الشبهة

لانه اذا اشرعته مدونه او في قبيل الاستدلال

المستقر فليس الحادث يعرف لازلي كالتعلم

للتحادث يعرف ذلك كالعالم والصابغ **الثاني**

لا يشترط كالتأويل وجود العلم في كاصل بل في

انتماء اصل الدليل على **الرابع** الشيء يدفع الحجة ^{لقد}

او يرفعها كالتلاد في او يدفع ويرفع كالتلاد

العلم قدرة العلم اعدان ولكن بشرط ان يتصل به

الفصل الثاني في كاصل والفروع والآثار

فشرط ثبوت الحكم في رتبة العلم بقائه في رتبة

العلمه فالقاس على كاصل وان كان معلوما

بمقدار التأويل مساو له لا دليل على

النتج وكذا صاع القاس وان لم يكن كاصل

لوصف معبر غير مناخر عن علم الفروع كالتعلم

الفروع دليل سواء بشرط الكرخ عنه في الفروع

والسواء بل في التفسير على العلم والابحار على

تقبل مطاوعة افقه لا صواب اخر والاخر اطلب

لنوع منه في رتبة ومشرط عقلي الشيء قائم

المناجاة من رتبة فطرية التي كثر من الغفلة عنها
باساوي المسلمين اعتنق بمنزلة المصالح **الاول**
فقد الدال بعد التفتيش البليغ بعد طرد عده
بمنزلة عدم الحكم لا تمنع تخلف الغافل
الباب الثاني في الردود **الاول**
ما استحسن قال ابو حنيفة وفسر بانه دليل بطلان
في نفس المحقق ويقتصر عنه عبارة ورد بانه لا
يجوز تركه لغيره في سيرة سيرة والده والارواح
فمن السبل اعطاه الله الاما في الردود

ابي حنيفة قول الغافل في الردود
تأخذ من اموالهم مائة ثم على هذا ما التخصيص
استحسنوا والاحسن ان ترك وجهه من وجهه
عن شمل سمول لا لئلا يكون له اخطا
فخرج التخصيص ويكون له مصلحة فخصيص العلة
الثاني قيل قول الصحاحه وقيل ان خالف
القاسر وقال النافع في الردود ان الردود
يخالف لئلا قوله تعا فاعتبروا فيه النقص
واجراء الصلابة على جوانب مخالف بعض بعضا

ولما سأل الفروع عما لا سأل فيه **فيسأل** الصحا **ابن**
بهمهم فندمهم اهتد بهم فلف المراد عوام الصحا
فيسأل اذا عاكف القياس فقد اتبع الخير **فليس** يا
خالف لا امانة دليلا ولم يكن **سيدا** منع العقول
تفوق الحكم **لما** رايها النبي عليه السلام او العالم الان
الحكم مع المصلحة وما ليس بمصلحة لا يصير مصلحة
فلما اصل النوع وان سلم فلم لا يجوز ان يكون
اختيار امانة المصلحة وجرم بوقوعه من غير
عراز لقوله عليه السلام بعد ما انشئت ابنة الصخر

العوالم لو سمعت الامانة وسوالها في
الح اكل عام فقال لو قلت ذلك لو عيت وعونه
لعلها ثبت بنص صرح محقق الاستدلال وتوقف
الشافعي **الكتاب السادس** في التعادل
والترجح وفيه ابواب **الثاني** الاول في تعادل
الامارات في نفس كراهية الكفر في وجوده فمرد
في التخصيص عند القاضي والعلوي وابنه والشافعي
عند بعض الفقهاء فلو سلم القاضي ما صرح به لم
علم بالآخر احدى لقوله عليه السلام لا بد من

فَيُحْيَانُ وَيَسَاوِيَانِ الْقَوَمَ وَالْعَوَمَ وَعِلْمُ الْمَنَافِعِ
فِيهِمَا نَافِعٌ وَإِنْ حَصَلَ فَالْمَنَافِعُ أَقْطَا وَالزَّرْعُ وَإِنْ
كَانَ أَحَدُهُمَا قَطْعِيًّا أَوْ اخْتَصَرَطَ عَلَيْهِ وَإِنْ
تَخَصَّصَ عَنْ قِبَلِ طَلِبِ التَّرْجِيحِ **سَبِيلٌ** قَدْ دَخَلَ
بِكَرَمٍ لَا دَوْلَانِ الْقَلْبِ أَفْوَى **فَلْيَقْدِمِ** الْخَيْرُ
عَلَى رَافِقِهِ فَلْيَتَأَنَّ أَنْ يَحْتَرِصَ لَهَا فَتَحْتَرِصَ وَلَا
تُفَوِّضَ **الباب الثالث** في تَرْجِيحِ الْأَخْبَارِ
وَقَوْلِ الْحَقِّ وَبُيُوتِ الْحَقِّ وَالْأَوَّلَى بِمَنْزِلَةِ
الرَّوَاةِ وَالْأَوَّلَى بِمَنْزِلَةِ الْأَوَّلَى وَالْأَوَّلَى

وَالْقَلْبُ يَلْتَمِزُ وَحَسْبُ الْقَلْبُ وَكَوْنُهُمَا عِلْمًا
وَجَلِيلٌ الْمَحْدُثُ وَخَيْرٌ مِنْهُ وَالْأَوَّلَى بِمَنْزِلَةِ
وَلَيْتَ الْمَرْكَسِ وَخَيْرٌ مِنْهُ وَخَيْرٌ مِنْهُ وَخَيْرٌ مِنْهُ
ضَبْطٌ وَالْأَوَّلَى بِالْأَوَّلَى عَلَى سَبِيلِ الْوَدَّ وَالْأَوَّلَى
وَشَهْرَتُهُ وَشَهْرَتُهُ نَسَبُهُ وَخَيْرٌ مِنْهُ
وَأَخْرَاسُ لَامَهُ **الثاني** بوقت الرواية فيرجع
المستأنف وقت البلوغ على الحد في النصيب أو
وهو الله **الثالث** كيفية الرواية فيسحق التمسك
على رَفْعِهِ وَالْحَقُّ كَيْسَبُ تَرْوِيهِ وَلِغَيْبِهِ وَلَمْ يَكُنْ

داوي كاصيل **الز** يروى في روده فيخرج
المشاة او البشع يعلو في الراس والفتن
البنية والمطلو والمودخ بتارخ مضو
والمطلو في آله **الخامس** باللفظ فيخرج
الفصيح **الافصح** والخاص وغير المحض
والحقيقة ولا شبهها والشرعية ثم العرفية
والمتغنى عن كتمانها والبدال على الراد من
وتجفين وغير وسط والوحي لا على الحكم
المذكور معارضه والمعروف بالتهدييه

السادس بالكم فيخرج المتبقي حكم لاصل
انه لو لم يتاخر عن الكمال لم تعد المحرم على البيع
بقوله عليه السلام ما اجتمع الحلال والحرام كذا ونحوه
الحلال الحرام الحلال والافصاح في عبادك
الوجوب وسدك لطلو والعاق لا الكمال
عدم القيد وانه الحد لانه ضرر وقوله عليه السلام
ارزوا الحدود بالشبهات **السابع** اكم السائر
الاسم **الاسم** في تراجم الاقضية وهي
الاول بحسب العادة فيخرج المظنة ثم الحكم

ثم لا بد من ان لا يترك في الحكم الشرعي
والبدعي ما لا يجوز في الموحدي ثم للمدعي ثم
المدعي المدعي **الثاني** بحسب دليل على فروع
ما ثبت بالنسبة المتأخر مع الطاهر اللام ثم ان ثم
الباع بالمناصفة الضرورية الدفنة ثم الدفونة
ثم التي خيرة الحاجة للاقرب اعتبارا فالاقرب ثم
الدوران في محل ثم محلي في المسير ثم الشبهة كما
ثم الطور **الثالث** بحسب دليل الحكم في فروع النص
ثم كاجتماع لانه فرع **الرابع** بحسب كيفية الحكم

سوق الخامس من مذهبنا في الحكم الشرعي
والاطراد في الفروع **الكتاب الثاني** في البيع
باجتهاد والافتاء وفيه **باب الاول** في
الاجتهاد وهو استقراء الجهد في دراية
نعمه وفيه فصلان **الفصل الاول** في
فهمه وفيه مسائل **الاول** قوله عز وجل ان يجتهد
فيما اعتبروا وجوب العمل بالراجح والانه استدل
بما لا خلاف في ذلك ويصح بالراجح والانه قوله تعالى
يخلق في الحق **الثاني** فان امور في فليس هو في

ولانه ينظر الوحي فليكن بالحصل لياس عن
النسب ولا لانه يجيد مداد ليس عليه **فروع** لا يخط
اجتهاده ولا يوجب نياحه **الثاني** يجوز ان يبين
عن الرسول وفاقا للحاضر ايضا اذا سمع امرهم
به **فصل** غرضه الخطا **قلت** لانهم بعد لدون
وقوعه **الثالث** لا بد له ان يعرف من الكتاب والسنة
وارجع الى ما لا يحكم وسرابطا الى كونه
اليطر وعلم الغرابة والناسخ والمنسوخ ومثال الروا
واللحاجة الى الكلام والفقه لانه يتبعه **الفصل**

الثاني في حكم الاجتهاد انما هو في خصوص
المجتهد من سائر الخلفاء في ان الكل صوره حكم
معينا وعليه دليل قطعي او ظاهري والخلاف ما وجد
عند الشافعي ان في الحادثة تحكما معينا عليه
بان مروجها اصلا في فقهه اخطا ولم
انتم لان رجعتا دسبوق بالدلالة لانه ظليها و
لا بد من اخذ عن الحكم فلو لم يحق الاجتهاد ان
منه الغشيان وانه قال عليه السلام من استأجر
محررا او محررا فله اجر فيسأل الوعاين

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

على كتاب الله وسنة رسوله وسين الشيخين

خاصة الاول محمد بن وكلا لوجه بعد الامانة

والثاني في التفسير والمراد من السيرة لروم

العدل **الثاني** في الفروع وقد اختلف

في دأصول وانها من نظر وليا هذا آخر ما

والحمد لله رب العالمين

محمد بن الطيب

وفي الفروع من نسخة سرور التفسير في التفسير

على ما اذا كان الخارج في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

الكتاب وهو جائز خلافا للمطهرية لقوله تعالى

والمطلقات يرتبصن بانفسهن ثلثة نكروا مع تو

واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن

الثاني تخصيصه بالسنة المتواترة جائز خلافا لبعض

الشافعية لقوله عليه السلام القائل لا يرثني تخصيص

قوله يوصيكم الله في اولادكم وتخصيصه بجلد

برحم المحسن **الثالث** تخصيصه بالانبياء ورحمة

للأجاء على تخصيص العبد من اية الميراث ومات

المجلد الرابع تخصيصه بفعله عليه السلام ان كان

في التفسير

حكم العام متنا ولا له وثبت ان حكم غير مثل
حكمه وان كان غير متنا وله كان مخصوصا في حق
غيره ان ثبت ان حكم غيره حكمه والافلا **الخامس**
تخصيصه بخبر الواحد جائز لانهم ادليلان تعارضا
فقدّم الاخصر على عاين الدليلين وقد وقع كما
في تخصيصه اقتلوا المشركين بقوله سنوابهم
سنة اهل الكتاب والسيد المرتضى منع من
ذلك لان خبر الواحد ليس بحجة عند **السادس**
لا يجوز تخصيصه بالقياس لان القياس عندنا

باطل على ما ياتي فكيف اذا عارض القرآن **السابع**
يجوز تخصيص السنة المتواترة بطلها لان العمل بهما او
تركها او ترك الخاص باطل بالاجماع فتعين ما
قلناه فايده اذا ورد خبران عام وخاص واقتربنا
كان الخاص مختصا للعام وكذا ان ورد متاخر
قبل حضور وقت العمل بالعام وان كان بعده
كان نسخا وان تاخر العام فعندنا في الحسين
يبني العام على الخاص لان الخاص اقوى دلالة
وعندناح العام ناسخ لان مع التعارض يعمل

المنفى خلافا لابي عبد الله البصري لان الاضمار
لا بد منه واضمار الصحة اولى لانا قرب مجازي
الحقيقة ومنها اية السرقة ليست بمجمله لا في اليد
في القطع لان اليد الموضوعة للعض من المنكب
فاستعماله في البعض على سبيل المجاز واما القطع
فهو الابانة ومنها قوله صلى الله عليه واله رفع عن
امتي الخطا او النسيان لان المراد منه رفع الموانع
البحث السابع في تاخير البيان قد وقع الاجماع على
انه لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة والا

لزم تكليف ما لا يطاق واما تاخيره عن وقت الخطا
فقد منع ابو الحسين من تاخير البيان فيما له فإ
وقد استعمل في خلافه وزعم ان البيان الاجمالي كاف
فيه وجوز تاخير البيان فيما ليس له ظاهر الى وقت
الحاجة والاشاعة وجوزوا تاخير مطلقا اجم
ابو الحسين بان قصد من الخطاب الافهام والا
كان عشا فان كان المراد افهام ظاهر مع عدم
امادة كان اغراء بالجهل وان كان غير ظاهر مع
عدم بيانه لزم تكليف ما لا يطاق واجتج الاشاعرة

بان الله تعالى كلف بني اسرائيل بذبح بقرة معينة
لقوله تعالى انها بقرة ادع لنا ربك بين لنا ما هي ثم انه
نوع الى ما يبينها لهم حتى سألوا لقوله تعالى فاذا قرأنا
فاتبع قرائه ثم ان علينا بيانه وثمر للتراخي والجواب
انهم ادلتنا على تاخير البيان عن وقت الحاجة وهو غير
جائز اجماعا فلا بد من التاويل **الحج الخامس** يجوز ان
يسمع المكلف العام من غير ان يسمع ما يخصه
خلافا لابي علي وابي الهذيل لانه يجوز في المخصوص
بدليل العقل وان لم يعلم السامع في العقل ما يدل عليه

ومن لم يدرس الاستدلال ولا يقبل التشكيك **حج**
الثالث من شرائط المتواترة انها ان لا يكون مع
عالمها بالخبر لاستحالة تحصيل الحاصل وان لا
يكون قد سبق شبهة او تقليد الى اعتقاد بنفي
موجب الخبر وان يكون المخبرون منظرين الى
ما اخبر عنه لاستنادهم الى الحس وشرط قوم العدد
واختلفوا فقال قوم اثنا عشر وقال ابو الهذيل عشرون
وقيل اربعون وقيل سبعون وقيل ثلثمائة ويضع
عشر الكل ضعيف بل المراجع منه الى حصول اليقين

الفاسق وهو باطل او يتوقف فينتفى فائدة الوصف
بالكيفية وايض خبر الواحد مقبول في الفتوى ^{الشهادة}
مع انتفاء العلم فيهما وايض فانه يتضمن دفع ضرر
مظنون فيكون واجبا ولان الجماعة من الصحابة
خلوا باخبار الاحاد ولم ينكر عليه احد وكان اجماعا
بحث ثامن في شرائطه ويشترط كون الراوي
بالغا قلا حرا مسلما عدا لامرضيا ضابطا
فلا يقبل رواية الصبي لانه ان لم يكن مميزا لم
الظن بقوله وان كان مميزا علم نفى الحرج عنه

مع الكذب فلا يشنع منه ويقبل روايته لو كان
صبيّا حال التحمل بالفاو قتل الاداء ولا يقبل رواية
رواية سواه لان سواه جوار الكذب او لانه
فاسق والفاسق مردود روايته ولا يقبل رواية
الفاسق لانه مردود لجهول حاله فلا يقبل
لان عدم النسب في رواية وهو مجهول لا يقبل
بالشك ليسلنه بحال المشهور **بحث تاسع** فيها
ظن انه شرط وليس كذلك الصحيح ان الواحد اذا
كان عدا لا قبلت روايته سواء اعضاء طاهر او

بعض الصحابة او اجتهاد او رواية عدل آخر
خلافا للجماي لان الصحابة رجعوا الى اخبار
العدل وان كان واحدا ولا ، الأدلة يتناو
ولا يشترط كون الراوى فقيها خلافا لابي حنيفة
فيما خالف القياس لما تقدم من الأدلة العا
ولقوله عليه السلام بضر الله تعالى امراسع مقنا
فواعاها واذ بها كما سمعها فرب حامل فقه ليس
بفقيه ولا يشترط عدم مخالفة الراوى له لاحتمال
صيرورة الراوى الى ما توهمه دليلا وليس كذلك

عدم اشتراط نقل اللفظ مع الأتيان بالمعنى كما لا
لان الصحابة لم ينقلوا الالفاظ كما هي لانهم لم يكتبوا
ولا كثر واعليها مع تطاول الأزمنة **البحث الثاني**
في الأخبار المردودة خبر الواحد اذا اقضى علماء
يوجد في الأدلة القاطعة ما يدل عليه وجب رد
لانه اقضى التكليف بالعلم ولا يفيد فيلزم التكليف
بما لا يطاق وان اقضى العمل وجب قبوله وان عميت
به البلوى خلافا لابي حنيفة لعموم الأدلة ولا
الصحابة رجعوا في احكام الرعان في القى والقهنة

الأصل وهو القيس عليه والفرع وهو القيس والعلّة
وهي المعنى المشتركة والحكم وهو المطلوب اثباته في الفرع
البحث الثاني في أنه ليس بحجة اختلف الناس في ذلك
الذي نذهب اليه ليس بحجة لوجوه أحدها قوله تعالى
لا نقدر مواين يدى الله ورسوله وإن تقولوا على الله
ما لا تعلمون إن الظن لا يغنى من الحق شيئا وإن
أحكم بينهم بما أنزل الله الثاني قوله صلى الله عليه
واله تعلى هذه الأمة برهة بالكتاب وبرهة بالسنة
وبرهة بالقياس فإذا فعلوا ذلك فقد ضلّوا أو ضلّوا

وقوله عليه السلام ستفرق امتي على بضع وسبعين
فرقة وأعظمهنّ فئة قوم يقيسون الأمور بآراءهم فيحترقون
الحلال ويحلتون الحرام الثالث إجماع الصحابة عليه
وروى عن علي عليه السلام أنه قال من أراد أن يفهم حرام
جهنم فليقل في الجلد برأيه وقال علي عليه السلام لو كان
الدين بالرأى لكان باطن الخفّ أولى بالمسح من ظاهره
وقال أبو بكر أتى سماء تظلّنى وأتى أرض تظلّنى إذا قلت
في كتاب الله تعالى برأى فقال عمرو أياكم وأصحاب الرأى
فإنهم أعد السّن اعتمد لا حديث إن يحفظوها

حال فعل امر كان مقرونا بما يدرك على الفور ولان
ابليس ترك السجود لا بعزم الفعل فاستحق الذم لا
من حيث التأخير وعن الثاني انه منقوض بقوله ^{حيث} او
عليك الفعل في اى وقت شئت ثم التحقيق ان
التأخير يجوز الى وقت معين وهو حصول نظر
الموت بعد وقت الفعل بلا فصل **الباب الخامس**
في ان الامر المشروط بعدم عند عدم الشرط لان
قضيه الشرط كذلك لعدم الاستلزام وجود اقل ولا
التلازم عدما كان كل شئ شرطا لغيره ولان

مفهوم منه ولهذا سأل العلي بن ابي حمزة عن سبب القصر
مع الامن ولا يلزم تكرار الامر المعلق عليه ولا
على الصفة بتكريرها لعدم التكرار في قول السيد
لعبد ان دخلت السوق فاشتر اللحم ولان
مطلق التعليق اعم منه مع قيد التكرار ولا دلالة
للعام على الحاجة **الى الباب السادس** في ان الامر المقيد
بالصفة لا يعدم بعدمه بالآلة لودل تقيده
الحكم بالوصف على نفيه عما عداه ليدل التخصيص
بالاسم على نفيه عما عداه والتالى بالطلب

اتفاقا فكذا المقدم بيان الشرطية ان المقتضى
للفي هناك انا هو ثبوت غرض في التخصيص
وانتفا الأغراض سوى النفي وهذا ثابت
في تراسم ولأن التقييد قد وجد من
دون التخصيص كما في قوله تعالى ولا تقتلوا
اولادكم خشية املاق فمن قتل منكم متعمدا
فجزأ مثل ما قتل من النعم **الحج السابع** في التوافق
المخير الامر بأمر شيئا على سبيل التخيير يقتضى
وصف كل واحد منها بالوجوب على معنى

ان المكلف لا يحل له الاخرى بالجميع ولا
عليه الايتيان بالجميع وايضا فعل كان واجبا
بالأصلالة والتعيين موكولا الى اختياره وان
فعل الجميع استحق الثواب على فعل امور كل
واحد منها واجب مخير واما ما سبق من
ان الواجب منها واحد غير معين عندنا
وهو معين عند الله فهو باطل لان التعيين
يقتضى ايجاب ذلك المعين وعدم جواز
تركه وقد وقع الاتفاق على التخيير معناه

بفعل غير فان ظن جماعة فعل غيرهم لم سقط عنهم
والا فلا ولو ظن كل طائفة قيام غيرهم به سقط عن
الجميع **البحث العاشر** في وجوب ما يتوقف عليه
الواجب المطلق الواجب قسمان مطلق كالصلوة
ومقيد كالزكاة فالثاني لا يستلزم وجوب ما يتوقف
عليه من القيد والاول يستلزم وجوب ما لا يتم
الا به اذا كان مقدورا لان الامر ورد مطلقا فلم
يجب المقدمة لكان الفعل واجبا حال عدمها وهو
تكليف ما لا يطاق **البحث الحادي عشر** في ان الامرا^{لشئ}

لا يستلزم النهي عن ضده قدينا ان الامر يستلزم
الوجوب ولا بد في الوجوب من المنع من التارك
فالامر يستلزم النهي عن التارك وليس هو نفسه
كما ذهب اليه من لا تحصيل له **البحث الثاني عشر** في
انه اذا نسخ الوجوب بقى الجواز والتدليل عليه ان الوجوب
ماهية مركبة من الاذن في الفعل والمنع من التارك
ورفع المركب لا يستلزم رفع جزئيه معا بل احدهما
لا بعينه وانما قلنا ببقاء الجواز لوجود اللفظ الذي
عليه وهو الامر **البحث الثالث عشر** في امتناع التكليف

بالحال تكليف ما لا يطاق قبيح بالضرورة والله تعالى
لا يفعل لحكمة فاستحال منه وقوع تكليف بالحال
وتزاع لا شعيرة في ذلك باطل وقد بينا في كتبنا
الكلامية ومن هذا الباب تكليف المكره ان بلغ الاكراه
الى حد الاجاء والا كان جائزا **البجاء الرابع عشر**
في ان التكليف بالفروع لا يتوقف على الايمان ذهبت
الخفية الى ان الكفار غير مخاطبين بفروع العبادات
وهو خطأ القيام يقتضي وهو الامر مع انتفاء
المانع اذ المانع عندهم هو الكفر لا غير هو لا

يصلح المانعية لان الكافر يتمكن من الايمان حين يتمكن
من الايمان بالفروع ولانه تعالى يعاقبهم على ذلك لقوله
تعالى ما سلككم في سقر قالوا انك من المصلين
احتجوا بان حال الكفر لا يصح منه وجده يسقط عنه
والجواب ان المراد بالوجوب هنا مواخذتهم
على تركها في الآخرة مع استمرار كفرهم **البجاء**
الخامس عشر ان الامر يقتضي الاجزاء الحق ذلك
والمراد بالاجزاء خروجه عن عهد التكليف
بفعل المامور به على وجهه لانه لو لا ذلك لكان الامر

والله تعالى لا يفعل البقيع والنبى عليه السلم غير

امر لنا حقيقة بل هو مخبر عن الله تعالى بانه يا امر كل

واحد بما جاء به حال وجوده وكذا لك العاقل غير

ما مور لان تكليف من لا يعلم الخطاب حال التكليف

تكليف بما لا يطاق ولقوله عليه السلم رفع القلم

عن ثلث الحديث **البخارى التاسع عشر** يجب على

الما مور قصد الطاعة لقوله تعالى وما امروا الا

ليعبدا لله مخلصين ولقوله عليه السلم انما الا

بالنيات وهذا حكم واجب في كل عبادة سوى

شيئين النظر المعرف للوجود واردة الطاعة

البخارى العشرون الما مور يصير ما مور قبل الفعل

لان القلية شرط الامر وهي انما تحقق قبل الفعل

لان الفعل حال وجوده واجب فلا قدرة عليه فلا

يتعلق به امر وعنده الاشاعة انه ما مور حال

لانه حالة القدرة وقد بينا فساد في علم الكلام **البخارى**

الحادى والعشرون في النهى الخلاق فان النهى يقتضى

التحريم كالحلاف فان الامر يقتضى الوجوب والحق

انه يقتضيه لقوله تعالى وما نهاكم عنه فانتهوا ووجوب

الانتهاء يستدعي تحريم المنهي عنه وفي اقتضائه التكرار
 كما قلنا في الأمر وهل يجوز أن يكون الشيء الواحد مأمورا
 به منهيًا عنه كالصلوة في الدار المعصوبة الوجه عدم
 الجواز لأن كونه مأمورا به يستلزم نفى التحريم وكونه منهيًا
 عنه يستلزم ثبوت الحرج والجمع بينهما محال فإن شغل
 الحيز جزء من ماهية الصلوة وهو منهي عنه والأمر
 بالصلوة أمر بأجزائها فيلزم لا مزيد للتشغل والنهي
 عنه وهو محال **البحث الثاني والعشرون** في أن النهي
 يقتضي الفساد في العبادات لأن المعاملات

أما الأول فلا لأنه لم يأت بالماء مودبه فيبقى في عهدته
 التكليف أما الثاني فلا مكان النهي عن البيع مع وقوع
 الملك به كافي وقت النباء ولا ينتقض بالعبادات لأن
 الفساد هناك معناه عدم الأجزاء وهنا معناه عدم ترك
 حكمه عليه ومع اختلاف التفسير لا يتم النقص وأعلم
 أن النهي كالأيدل على الفساد في التصرفات فإنه لا يدل
 على الصحة **الفصل الرابع** في العموم والخصوص وفيه

مسأحت **أول** العام هو اللفظ المستغرق لجميع ما
 يصلح له بحسب وضع واحد **المطلق** هو اللفظ

في قوله المستغرق
 المستغرق هو الذي لا
 يخرج منه شيء

المؤكد **لما** المضاف فلا استثناء **البجث الثاني** فيما نحو
بالعموم وليس منه وهو ستة **لاول** الواحد المعرف بالجم
الجنس لا يفيد العموم لعدم افادته في مثل لبست الثوب
وشربت الماء ولا متنازع في تأكيد وصفه بما فيه
الثاني الجمع المنكر لا يفيد العموم لانه يوصف بالقل
نحو جاني رجالا ثلثة واربعة وخمسة والمفهوم قابل
للتقسيم الى هذه المراتب ومورد التقسيم مغائر
لاقسامه وغير مستلزم لها اذا عرفت هذا فنقول
اقل الجمع ثلثة وقيل اثنان لنا ان اهل اللغة فرقوا

بين الصيغتين وبين ضميريهما ولعدم قبوله
الوصف بالاثنتين **الثالث** قوله تعالى لا يستوي
اصحاب النار واصحاب الجنة لا يقتضي نفى
الاستواء في جميع الامور لان النفي لا يستوعب
من نفيه من كل وجه دون وجه ولا دلالة للعام
على الخاص **الرابع** خطاب الرسول عليه السلام في مثل
قوله تعالى يا ايها النبي لا يتناول الامة وقيل يتناولهم
وهؤلاء ان زعموا انه استفاد من هذا اللفظ فهو
خطاء فاحش وان زعموا استفادته من دليل

ومن نفيه من وجه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and covers the lower half of the page, with some lines appearing to be part of a list or a series of related statements. The script is cursive and characteristic of the Ottoman period.

اطلاق العام واردة الخاص في الخبر والأمر كقوله تعالى
 الله خالق كل شيء وقوله اقتلوا المشركين ولا بد في العا
 المخصوص من بقاء كثرة بعد التخصيص لقيح اكلت
 كل الزمان وقد اكل واحدة **البحت الرابع** في التمسك
 بالعام المخصوص الحقانية مجازان خص من فصل
 كان او نقلتيا وحققة ان كان متصلا ويجوز التمسك
 به ان لم يكن التخصيص مجبلا والافلا لان كونه
 حجة في بعض موارد لا يتوقف على كونه حجة
 في الأخرى والآداب والاداء ولزم الترجيح من غير منج

قوله في

فإذا خرج كونه حجة في بعض الموارد لم يزل عنه كونه
حجة في الآخرين ولأن أكثر العمومات محصورة
مع احتياج العلماء كافة بها **البحث الخامس** في الاستثناء
العام ^{أو قد يسمى}
وهو أخرج بعض الجملة منها بلفظة إلا أو ما يقوم
مقامها ويوجب اتصالها بالمستثنى منه عادة وهو قسمان
حقيقة وهو الاستثناء من الجنس ومجاز وهو الاستثناء
من غير وشرطه عدم الاستغراق ويجوز أن يكون
المستثنى أكثر من الباقية وإذا ورد عقيب النفي أفاد
الإثبات خلافاً لإبي حنيفة لنا ولم يكن كذلك

الاشبات فاد النقي لجامعا فاذا ورد

لم يكن قولنا لا اله الا الله موجبا لثبوت ^{١١}
الالهية وبالاجماع دل على تمام الاسلام به واذا
تعدد لا مستثناء فان كان بحرف عطف كان
الجميع راجعا الى المستثنى منه وان كان ^{بغيره}
فكذلك ان كان الشاكر من رُؤول او من
والاعاد الى رُؤول لقربه واذا ورد عقيب
المجلد اختص بالاخيرة وقال الشافعي ^{الرسالة الاولى}
يعود الى الجميع وقال السيد المرتضى
بالرؤس مشترك لنا انه خلاف رؤس فتركنا

ما تشكك اليه في هذا الكتاب
كتابنا في هذا العلم المشهور

